مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية
كلية التجارة
جامعة الإسكندرية

العدد الأول– المجلد الخامس والخمسون – يناير ٢٠١٨

تأثير الخصائص المرتبطة بالشركة على احتمالات قيام الشركة بتعديل قوائمها المالية – دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة فى سوق الاوراق المالية المصرية[١]

أ/ محمد مصطفى محمد الغول
مدرس مساعد بقسم المحاسبة
كلية التجارة -جامعة دمنهور

ملخص البحث

استهدفت الدراسة اختبار تأثير الخصائص والاسباب المرتبطة بالشركة والتى تؤثر فى احتمالات قيام الشركة بتعديل قوائمها المالية وذلك على عينة من الشركات المصرية المسجلة فى سوق الاوراق المالية بلغت ١٧٢ شركة خلال الفترة من عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٤. وقد استخدمت الدراسة اسلوب تحليل الانحدار اللوجستيى لاختبار فروض الدراسة.و أوضحت نتائج الدراسة ان هناك تأثير معنوى للجنة المراجعة ومجلس الادارة على احتمالات قيام الشركة بتعديل قوائمها المالية, حيث ان عدم توافر الخبرة المالية ونقص الاستقلال لاعضاء لجنة المراجعة ومجلس الادارة يزيد من احتمالات قيام الشركة بتعديل قوائمها المالية . كما قدمت الدراسة دليل على ان هناك تاثير معنوى ايجابى لضعف هيكل الرقابة الداخلية على احتمالات قيام الشركة بتعديل قوائمها المالية, حيث ان زيادة جوانب الضعف والقصور فى هيكل الرقابة الداخلية يزيد من احتمالات قيام الشركة بتعديل قوائمها المالي.

Abstract

The study aimed to test the impact of some characteristics and the reasons related to the company which affect the possibility of the company to restate its financial statements using a sample of Egyptian companies listed in the stock market amounted to 172 comp-anies during the period from 2011 to 2014. The study used the method of logistic regression analysis to test the hypotheses about the reasons and characteristics that lead the company to restate its financial statements.The results of the study showed that the Audit Committee and the Board of Directors have significant impact on the possibility of the Company restatement of its financial statements. The lack of financial experiense and the lack of independence of the Audit Committee and Board of Directors increase the likelihood that the Company will restate its financial statements. The study also showed evidence that there is a positive effect of the weakness of the internal control structure on the possibility of the co-mpany restatement of its financial statements .The increasing weaknesses and deficiencies in the structure of internal controls increases the likel-ihood that the company will restate its financial statements.

١- هذا البحث مشتق من رسالة دكتوراه بعنوان" أسباب تعديل القوائم المالية وأثره على أسعار الاسهم وقدرة الشركة التمويلية دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة فى سوق الاوراق المالية المصرية " تحت إشراف أ. د/ كمال الدين مصطفى الدهراوى أستاذ المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة جامعة الاسكندرية و أ. د /علاء محمد البتانونى أستاذ المحاسبة والمراجعة بكلية التجارة جامعة دمنهور

مقدمــة

يتمثـل الغـرض الأساسـي للقـوائم الماليـة فـي الإفصاح عن المعلومات المحاسبية, والتي تعبر عن الوضع الاقتصادي للشركة للمستخدمين من خارجها، وتتوافر المصداقية لهذه القوائم المالية من خلال قيام مراجع الحسابات بتقديم تأكيدات معقولة بأن القوائم المالية تعبر بصورة حقيقية عن الوضع الاقتصادي للشركة. وطالما اتسمت القوائم المالية بالمصداقية والتعبير عن حقيقة الأداء الفعلي يكون هناك إقبال متزايد من جانب المستخدمين في الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، ولكن عندما تتسم بالضعف وفقدان المصداقية سيتم التحول من الاعتماد عليها لعدم الثقة في المعلومات الواردة بها٠

وتعتبـر عمليـات تعـديل القـوائم الماليـة مـن الظـواهر التـي تـؤثر بشـكل سـلبي علـى مصـداقية القوائم المالية , كما أنها لم تلق الاهتمام الكافي من الجانب الأكاديمي المتمثل في الدراسات والأبحاث المرتبطة بهذا المجال ولا الجانب التطبيقي المرتبط بمجموعـة المنظمـين وواضـعي القـوانين والمعـايير الخاصـة بالتعاملات في سوق الأوراق المالية، وهو ما يعتبر واحد من الأمور التي تسببت في انهيار ثقة المستخدمين في القوائم المالية وأدي إلي العديد من الأزمات المالية وخسارة المستثمرين المتعاملين في سوق الأوراق المالية٠

وفي دراسة قام بها مكتب المحاسبة الحكومي الأمريكي (GAO)[1] في عام٢٠٠٢ للتعرف علي مدي انتشار عمليات تعديل القوائم المالية وأسبابها, وجد أن نسبة الزيادة في أعداد الشركات التي قامت بتعديل قوائمها المالية في عام٢٠٠٢ مقارنة بعـام١٩٩٧ قـد بلغـت٢٠٧% وأن عـدد الشـركات المسـجلة فـي بورصـة الأوراق الماليـة فـي نيويـورك والتـي قامت بتعديل قوائمها المالية قد وصلت إلي نسبة ١٠% من إجمالي الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية٠

ويمثل تعديل القوائم المالية تصحيح للمعلومات السابق إصدارها، وبالتالي فإن تعديل القوائم المالية يشـير بوضـوح إلـي أن المعلومـات الماليـة السـابق إصـدارها مـن قبـل الشـركة لـم تكـن ذات مصـداقية وكانت اقل جودة، وهو ما أدي إلي استخدام تعديل القوائم المالية كمؤشر علي انخفاض جودة القوائم المالية *(Xia and Min, 2011)*٠

ولقد خلق انتشار التعديل في القوائم المالية، إلى الحاجة للحصول علي فهم أفضل عن الخصائص المرتبطة بالشركة والتي تؤدي إلي تعديل القوائم المالية٠ ويهدف الباحث من خلال هذا البحث تحديد تلك العوامل والخصائص المرتبطة بالشركة والتي تؤدي إلي تعديل القوائم المالية فى الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية للمساعدة في توفير فهم أفضل لفلسفة تعديل القوائم المالية في بيئة الأعمال المصرية٠

مشكلة البحث

يؤثر تعديل القوائم المالية بشكل كبير في طبيعة الحركـة الاقتصـادية للأسـواق الماليـة، نظـرًا لأن القـرارات الاقتصـادية تعتمـد بصـفة أساسـية علـي المعلومات الواردة بالقوائم المالية، والتي تمثل أهمية كبيـرة للمسـتثمرين فـي اتخـاذ العديـد مـن القـرارات الاقتصادية داخل الأسواق المالية والاقتصادية٠لذا

[1] مكتـب المحاسـبة الحكـومى الامريكـى (General Accounting Office) تـم تكليفـه مـن قبـل مجلـس الشيوخ الامريكى برئاسة السيناتور بول سربانس فى عام ٢٠٠٢لاعداد تقرير عن البنوك والشركات التى قامت بتعديل قوائمها المالية.

ظهرت الحاجة إلي وجود أبحاث محاسبية تركز علي الكيفية التي يمكن بها زيادة ثقة المستخدمين في القوائم المالية ودعم تطوير مهنة المحاسبة والمراجعة علي النطاق المحلي والعالمي، ومن ثم تحقيق جودة المعلومات المحاسبية في بيئة الأعمال المصرية والتي تنعكس علي قرارات المستثمرين وحركة سوق الأوراق المالية.

كما أن هناك ندرة في الدراسات التي أجريت في هذا المجال في البيئة المصرية، فعلي الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت الأسباب والآثار الاقتصادية لتعديل القوائم المالية إلا أن الغالبية العظمي منها ركزت علي الأسواق المالية المتقدمة فقط، لذلك تتزايد الحاجة نحو تطبيق مثل هذه الدراسة في بيئة الشركات المصرية.

وعلي الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت أسباب تعديل القوائم المالية إلا أن تلك الدراسات اتبعت مدخلاً جزئيًا من خلال تناول بعض الأسباب لتعديل القوائم المالية دون الأخرى، ومن ثم فإن توسيع نطاق الدراسة وإتباع مدخل أكثر شمولاً يعتبر أمرًا جديرًا بالدراسة. وقد راعي الباحث اختيار العناصر المتعارف عليها والمطبقة في بيئة الأعمال المصرية.

ويسعي هذا البحث إلي تحديد تلك الاسباب والخصائص المرتبطة بالشركة والتي تؤدي إلي تعديل القوائم المالية بالنسبة للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية، فهناك العديد من العوامل والخصائص المرتبطة بالشركة والتي قد تزيد من احتمالات حدوث تعديل القوائم المالية وأهمها عدم توافر الخبرة المالية والاستقلال للجنة المراجعة ومجلس الإدارة وضعف هيكل الرقابة الداخلية وانخفاض جودة عملية المراجعة.

هـــدف البحث

يهدف البحث بصورة أساسية إلي دراسة تلك العوامل والخصائص المرتبطة بالشركة والتي تؤدي إلي تعديل القوائم المالية بالنسبة للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية، ولتحقيق هذا الهدف، يتناول البحث في شقه النظري استقراء وتقييم الدراسات التي تناولت أسباب تعديل القوائم المالية مثل لجنة المراجعة ومجلس الإدارة وهيكل الرقابة الداخلية وتركز هيكل الملكية وجودة عملية المراجعة والرفع المالي, كما يستهدف البحث في شقه التطبيقي القيام بدراسة تطبيقية علي عينة من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية لتوضيح تلك العوامل والخصائص المرتبطة بالشركة والتي تؤدي إلي تعديل القوائم المالية فى بيئة الاعمال المصرية.

حـــدود البحث

سوف يتم التركيز في البحث علي تلك الشركات التي قامت بتعديل قوائمها المالية بسبب أخطاء في المعالجات المحاسبية,أو بسبب عدم الالتزام بالمعايير المحاسبية أو المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً,أو بسبب مخالفات في مبادئ الافصاح المحاسبي, وبالتالى سوف يتم استبعاد حالات الشركات التى قامت بتعديل قوائمها المالية لاسباب أخرى بسبب عمليات الاندماج وعمليات تقسيم وتجزئة الاسهم وترجمة القوائم المالية.

خـطة البحث:

تحقيقاً لهدف البحث سيتم تقسيم الجزء الباقى علي النحو التالي:

١- تحليل مفهوم تعديل القوائم المالية.
٢- استقراء الدراسات السابقة التى تناولت الاسباب والخصـائص المرتبطـة بالشـركة والتـي تؤدي إلي تعديل القوائم المالية.
٣- الدراسة التطبيقية واختبار فروض البحث.
٤- نتائج الدراسة التطبيقية.
٥- توصيات البحث.

١- تحليل مفهوم تعديل القوائم المالية:

لا تعتبـر عمليـة تعـديل القـوائم الماليـة *(Restatement Financial statements)* من الظواهر الجديدة في بيئة الأعمال ومهنة المحاسبة والمراجعة، ولكنها لم تلق الاهتمام الكافي سواء من الجانب الأكاديمي المتمثل في الدراسات والأبحاث المرتبطة بهذا المجال، أو الجانب التطبيقي المرتبط بمجموعة المنظمين وواضعي المعايير الخاصة بالتعاملات في الأسواق المالية.

وأوضحت دراسة *(Jeffre et al., 2006)* أن أول ظهور لمصطلح تعديل القوائم المالية كان في رأي مجلس مبادئ المحاسبة *(APB)* رقم (٢٠) لعام ١٩٧١، حيث أوضح أن هناك حالات تتطلب تعديل القوائم المالية وهي التغيير في المبادئ المحاسبية, والتغيير فى طريقة تقييم المخزون, والتغيير في طريقة المحاسبة عن عقود المقاولات طويلة الأجل, وإصدار القوائم المالية من قبل شركات لأول مرة للحصول علي رأس مال إضافي أو للتأثير علي عمليات الاندماج أو لتسجيل الأوراق المالية.

كما أوضحت دراسة (Palmrose and Scholze, 2002) أن مصطلح تعديل القوائم المالية هو من قبيل المصطلحات الفنية التي نتجت بسبب المخالفات المرتبطة بحدوث الأخطاء والغش والاحتيال في المعالجات المحاسبية الأمر الذي يؤثر في المعاملات والأحداث الاقتصادية.

وقد قامت دراسة *(Baber et al.,2009)* بتعريف تعديل القوائم المالية علي أنه تصحيح للأخطاء المحاسبية التي حدثت من قبل إما بسبب الإهمال والتقصير أو بسبب وجود ممارسات انتهازية من قبل الإدارة.

كما أشارت دراسة *(David et al ., 2008)* إلي أن مفهوم تعديل القوائم المالية يعبر عن إعادة صياغة وإصدار القوائم المالية السابق إصدارها بسبب الأخطاء المحاسبية. وقد أشارت الدراسة أنه من أكثر الأخطاء المحاسبية شيوعًا لتعديل القوائم المالية هي الأخطاء المحاسبية المتعلقة بـ:

- أخطاء الاعتراف بالإيرادات: حيث يتم الاعتراف بالإيرادات في فترات زمنية خاطئة مثل, التقرير عن إيراد الفترة الحالية الذى حدث فعلاً في الفترة المالية التالية.
- المصروفات والتكاليف: وهي الأخطاء التي تحدث بسبب رسملة بعض عناصر المصروفات والتي يجب الاعتراف بها كمصروفات تحمل علي الفترة الحالية والعكس.
- إعادة هيكلة الأصول وتعديل المخزون: والتي تحدث بسبب عدم الدقة في توقيت استبعاد بعض عناصر الأصول وكذلك التقييم غير السليم للمخزون بالإضافة إلي مشاكل وقضايا الكمية المرتبطة بالمخزون.

- القضايا المحاسبية المتعلقة باندماج الشركات والبحوث والتطوير وإعادة تصنيف العمليات وخسائر القروض والمشاكل الضريبية.

كما اهتمت العديد من الدراسات بالبحث في تعريف تعديل القوائم المالية وأسبابها وآثارها مثل: (Chen etal.,2013) ، (Firth etal.,2011)، (Plumlee and Yohn, 2010) وقد اتفقت هذه الدراسات علي تعريف تعديل القوائم المالية. حيث عرفت دراسة (Chen et al.,2013) عملية تعديل القوائم المالية علي أنها تصحيح للمعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية السابق إصدارها لكونها مضللة.

كما عرفت دراسة (Firth et al., 2011) عملية تعديل القوائم المالية بأنها تعد بمثابة اعتراف صريح من الإدارة بوجود تزييف وغش في القوائم المالية السابق إصدارها. وعرفت دراسة (Plumlee and Yohn,2010) عملية تعديل القوائم المالية بأنها عملية تحدث بسبب الأخطاء الداخلية وبعض الخصائص المرتبطة بالمعايير المحاسبية مثل عدم الوضوح في تطبيق المعايير المحاسبية، واستخدام الحكم الشخصي في تطبيق المعايير المحاسبية وسوء تطبيق القواعد المعقدة.

مما سبق يخلص الباحث إلى تعريف تعديل القوائم المالية بأنه اعادة إصدار القوائم المالية والتى سبق وأن تم نشرها من قبل بغرض تصحيح المعلومات المحاسبية المفصح عنها فى القوائم الماليةالسابق إصدارها بسبب المعالجات المحاسبية الخاطئة , أوعدم الالتزام بالمعايير المحاسبية, أوالممارسات الانتهازية من الادارة.

٢- استقراء الدراسات السابقة التى تناولت الخصائص المرتبطة بالشركة والتي تؤدي إلي تعديل القوائم المالية.

يهدف هذا الجزء من البحث إلى تحليل الدراسات السابقة لتحديد الاسباب والخصائص المرتبطة بالشركة التى تؤدى إلى تعديل القوائم المالية. ويمكن تقسيم الدراسات التى تناولت أسباب تعديل القوائم المالية إلى ثلاث مجموعات, هى:(١) دراسات تناولت العلاقة بين لجنة المراجعة ومدي تأثيرها علي عمليات تعديل القوائم المالية,(٢) دراسات تناولت العلاقة بين هيكل الرقابة الداخلية ومدي تأثيرها علي عمليات تعديل القوائم المالية,(٣) دراسات تناولت العلاقة بين استقلال مجلس الادارة ومدي تأثيره علي عمليات تعديل القوائم المالية.

٢-١ دراسات تناولت العلاقة بين لجنة المراجعة ومدي تأثيرها علي عمليات تعديل القوائم المالية:

تناولت العديد من الدراسات العلاقة بين لجنة المراجعة وتعديل القوائم المالية, وبالرغم من ذلك فقد اختلفت نتائج هذه الدراسات فيما بينها حول تأثير لجنة المراجعة علي احتمالات تعديل القوائم المالية. كما تناولت بعض الدراسات الأخرى تلك الخصائص التي تؤثر في فعالية وكفاءة لجنة المراجعة للقيام بدورها الرقابي والإشرافي علي عملية إعداد القوائم المالية ومدي تأثير ذلك علي احتمالات تعديل القوائم المالية.

فقد استهدفت دراسة (Abottle et al.,2004) اختبار تأثير خصائص لجنة المراجعة والتي تم تحديدها من خلال التوصيات الصادرة للجنةBlue Ribbon committee لتحسين فعالية لجنة المراجعة في تخفيض احتمالات تعديل القوائم

المالية. وقد اعتمدت الدراسة علي عينة مكونة من الشركات المسجلة في هيئة سوق المال الأمريكية خلال الفترة من١٩٩١ وحتي ١٩٩٩٠ وقد تم تقسيم هذه العينة إلي عينة تجريبية اشتملت علي الشركات التي قامت بتعديل قوائمها المالية, وعينة رقابية تتكون من شركات لم تقم بتعديل قوائمها المالية٠ ولقد ركزت المتغيرات المتعلقة بلجنة المراجعة والتي خضعت للدراسة علي الاستقلالية والخبرة المالية والحجم وعدد اجتماعات اللجنة. وباستخدام الانحدار اللوجستي تم اختبار فروض الدراسة٠

وقد أوضحت نتائج الدراسة أن استقلال أعضاء لجنة المراجعة بنسبة ١٠٠% من خلال عدم وجود علاقات عائلية وعلاقات اقتصادية مع إدارة الشركة, بالإضافة إلي توافر الخبرة المالية والمحاسبية لأحد أعضاء لجنة المراجعة علي الأقل, مع تكرار اجتماعات لجنة المراجعة علي الأقل أربع اجتماعات سنويًا، وكذلك ألا يقل عدد أعضاء لجنة المراجعة عن ثلاث أعضاء وأن كل هذه الخصائص من شأنها زيادة فعالية لجنة المراجعة وبالتالي تخفيض احتمالات تعديل القوائم المالية٠

واتفقت نتائج دراسة *(Huang et al., 2011)* مع نتائج دراسة *(Abottle et al.,2004)* في أهمية وجود لجنة للمراجعة لتخفيض عمليات تعديل القوائم المالية٠ وقد اعتمدت دراسة (Huang et al. 2011) في سبيل اختبار فروضها علي عينة من الشركات الصينية بلغت ٤٦٥ شركة من الشركات المدرجة ببورصة شنغهاي في الفترة من عام ٢٠٠٢ وحتي عام ٢٠٠٦, وأظهرت نتائج الدراسة أن الشركات التي لديها لجان مراجعة تكون احتمالات تعديل قوائمها المالية أقل، حيث أن وجود لجنة للمراجعة هو تعزيز للحوكمة المالية في مجلس الإدارة.

فى حين اختلفت دراسة (Shamsul et al., 2010) في نتائجها مع دراسة كل من (Abottle et al.,2004) ودراسة(Haung et al., 2011), حيث استهدفت دراسة (Shamsul et al., 2010) اختبار تأثير لجنة المراجعة علي احتمالات تعديل القوائم المالية, واعتمدت الدراسة علي الشركات المسجلة في بورصة ماليزيا خلال الفترة من عام ٢٠٠٢ وحتي عام ٢٠٠٥, وقد تم تحديد عينة من الشركات التي قامت بتعديل قوائمها المالية خلال الفترة وبلغت ٣١ شركة، كذلك أيضًا تم تحديد عينة رقابية من شركات أخري لم تقم بتعديل قوائمها المالية وبلغت ٣١ شركة أخري متماثلة من حيث حجم الشركة والصناعة التي تنتمي إليها٠

وأوضحت نتائج دراسة Shamsul (Shamsul et al.,2010) أن استقلال لجنة المراجعة يؤدي إلي أخطاء مالية، حيث أن استقلال لجنة المراجعة في الشركات الماليزية غير فعال وغير مثمر ويمكن توضيح ذلك من خلال سببين هما:

السبب الأول: أن تشكيل لجنة المراجعة في ماليزيا إجباري ولا يوجد نص يتطلب أن تتكون هذه اللجنة بالكامل من مديرين مستقلين,علاوة علي ذلك فإنه لا يوجد نص يتطلب أيضًا أن يكون رئيس لجنة المراجعة مستقل علي الأقل، بالإضافة إلي ذلك فإنه قبل عام٢٠٠٧ كان من المعتاد في الشركات الماليزية قيام الإدارة التنفيذية والمدير المالي بالتواجد داخل لجنة المراجعة٠

السبب الثاني: عدم توافر الخبرة المحاسبية في أعضاء لجنة المراجعة، وبالتالي فإن لجنة المراجعة

لن تكون فعالة ما لم يتم تأهيل أحد أعضائها على الاقل بالخبرات المالية والمحاسبية.

وقد اتفقت نتائج دراسة (Agrawal and Chadha , 2005) مع نتائج دراسة (Shamsul et al.,2010) في عدم تأثير استقلال لجنة المراجعة علي عمليات تعديل القوائم المالية, حيث اهتمت دراسة(Agrawal and Chadha,2009) بتحليل العديد من الخصائص المرتبطة بلجنة المراجعة و التي يمكن أن تؤثر على احتمالات تعديل القوائم المالية مثل استقلالية لجان المراجعة ، ومشاركة المديرين المستقلين من ذوي الخبرة المالية في لجان المراجعة، ومدي تأثير المدير التنفيذي علي لجنة المراجعة، ومدى تأثير وجود المدير المالي داخل عضوية لجنة المراجعة.وقد سعت الدراسة إلي اختبار تأثير المتغيرات السابقة علي احتمالات تعديل القوائم المالية لعدد ١٥٩ شركة من الشركات المدرجة في هيئة سوق المال الأمريكية والتي قامت بتعديل قوائمها المالية خلال عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١, وباستخدام نموذج الانحدار اللوجستي أوضحت نتائج الدراسة أن استقلال أعضاء لجنة المراجعة لا يؤثر في عمليات تعديل القوائم المالية.

وأيدت نتائج دراسة كُلِ من (Akeel and Dennis , 2012), (Aire et al., 2005), (Stanlay and Dezoort) , (Farber ,2005) , (Eilifsen and Messier , 2000), (,2007 Jaime and Michacl, 2013) ماتوصلت إليه دراستي (Abbottle et al.,2004), (Huang et al.,2011) .

وأوضحت دراسة (Akeel and Dennis, 2012) العديد من الدراسات التي تناولت تأثير خصائص لجنة المراجعة فيُ كل من الشركات الأمريكية والشركات البريطانية, ولكن تأتي هذه الدراسة لتختبر خصائص لجنة المراجعة علي احتمالات تعديل القوائم المالية علي عينة من الشركات الاسترالية. وأوضحت نتائج الدراسة أن استقلال لجنة المراجعة وتوافر الخبرة المالية والمحاسبية وكذلك الخبرة في مجال الصناعة التي تعمل بها الشركة مع زيادة عدد الاجتماعات وطول مدتها يؤدي إلي تخفيض عمليات تعديل القوائم المالية.

وهو ما أكدت عليه دراسة(Aire et al.,2005) في أن هناك العديد من العوامل والمحددات لفعالية لجنة المراجعة في تحقيق الأدوار الرقابية والإشرافية التي تحافظ علي سلامة القوائم المالية وتخفض احتمالات تعديل القوائم المالية, وهي الاستقلال, وتوافر الشهادات المهنية والدرجات العلمية المتقدمة، بالإضافة إلي السلطة والقوة وتوافر الموارد اللازمة, وكذلك الاجتهاد وبذل العناية المهنية المطلوبة, وتوافر الخبرة المالية والمحاسبية, والخبرة في مجال الصناعة الذي تعمل فيه الشركة.

كما أشارت دراسة *(Farber,2005)* إلي أن انخفاض نسبة الأعضاء المستقلين داخل لجنة المراجعة وانخفاض عدد الاجتماعات لأعضاء اللجنة وعدم توافر الخبرة المالية لأعضائها كلها عوامل تزيد من حالات الغش والاحتيال في القوائم المالية وبالتالي زيادة احتمالات تعديل القوائم المالية.

وقامت دراسة (Eilifsen and Messier, 2000) بتحديد أربع أنواع من الأخطاء التي تؤدي إلي تعديل القوائم المالية, هى: النوع الأول وهو الأخطاء التي تحدث في القوائم المالية نتيجة التطبيق الخاطئ للمبادئ المحاسبية المتعارف

عليها، والنوع الثاني هو تلك الأخطاء التي تحدث ولا يمكن اكتشافها بواسطة ضوابط الرقابة الداخلية، والنوع الثالث هو تلك الأخطاء التي يفشل المراجع الخارجي في الكشف عنها عند إصدار القوائم المالية، والنوع الرابع هو تلك الأخطاء التي يتم اكتشافها بصورة لاحقة لعمليات إصدار القوائم المالية. وأوضحت الدراسة أن هذه الأنواع الأربعة من الأخطاء يمكن منعها من خلال وجود لجان مراجعة مستقلة فعالة يتوافر بها عضو واحد علي الأقل من ذوي الخبرة المالية. وقد اعتمدت الدراسة في تحديد مفهوم الخبير المالي علي قانون *(Sarbanes-oxely)* بحيث يكون حاصل علي تعليم مالي علي مستوي عالي, وتتوافر فيه الخبرة كمحاسب قانوني مرخص له بمزاولة المهنة أو يكون مراجع حسابات أو مسئول عن الإدارة المالية أو مراقب مالي، بالإضافة إلي الفهم الواضح للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، والخبرة في إعداد ومراجعة القوائم المالية, وكذلك الخبرة في تصميم وتقييم ضوابط الرقابة الداخلية وكلها عوامل تساعد في تخفيض الأخطاء التي تؤدي إلي تعديل القوائم المالية.

كما أشارت دراسة (Stanly and Dezoort, 2007) إلي أن تعديل القوائم المالية يستخدم للتعبير عن الفشل في القوائم المالية، حيث أن المعلومات المنشورة في الأصل لم تكن خالية من الأخطاء الجوهرية. وقد أوضحت الدراسة أن تعديل القوائم المالية يحدث إما نتيجة لأخطاء الفترة السابقة أو نتيجة لسياسات محاسبية غير ملائمة مثل التطبيق الخاطئ لقواعد الاعتراف بالإيراد أو القياس الخاطئ للأصول وهذا كله يرجع إلي وجود لجان مراجعة غير فعالة في أداء دورها الرقابي للحفاظ علي سلامة القوائم المالية.

وناقشت دراسة *(Lie et al., 2006)* مدي فاعلية وجود لجنة للمراجعة بالنسبة للشركات المدرجة في هيئة سوق المال الصينية، وأوضحت نتائج الدراسة أن إنشاء لجنة للمراجعة يخفض بشكل معنوي من عمليات تعديل القوائم المالية، كما أن تحسين استقلالية هذه اللجنة ومصداقيتها وتوافر الخبرة المالية لها يرتبط سلبيًا وبشكل معنوي بتخفيض احتمالات تعديل القوائم المالية. كما أوضحت نتائج الدراسة أن وجود لجنة للمراجعة في الشركة المدرجة في الصين يحسن من جودة القوائم المالية بشكل فعال.

وأثبتت دراسة *(Kalbers and Fogarty , 1993)* أن فاعلية لجنة المراجعة تكون دالة في نشاط اللجنة واستمرار أعضائها في عقد اجتماعاتهم بطريقة منتظمة من أجل تنفيذ واجباتهم، وقد يساعد انتظام انعقاد الاجتماع الخاص بلجنة المراجعة علي توفير معلومات ولو بطريقة غير مباشرة عن نشاط اللجنة في أداء أعمالها، **كما أن لقاء أعضاء لجنة المراجعة معُ كلٍ من المراجع الداخلي والخارجي من الممكن أن يقلل من احتمالات حدوث الأخطاء المالية التي تؤدي إلي عمليات تعديل القوائم المالية وذلك بطريقتين:**

الطريقة الأولي: وهي الاجتماع المتكرر بين اللجنة والمراجع الداخلي والخارجي يزيد من المعارف المالية والمحاسبية لأعضاء اللجنة، وهو الأمر الذي يزيد من قدرة اللجنة علي التعامل الفوري مع المشاكل المحاسبية بمجرد حدوثها.

الطريقة الثانية: وهي لقاء اللجنة المتكرر مع المراجع الخارجي يساعد علي توجيه المراجع إلي المناطق التي تحتاج اهتمام خاص أثناء عملية المراجعة، وهو ما قد يساعد علي تخفيض حجم الضغوط المرتبطة بعنصر الزمن علي المراجع في نهاية السنة بالشكل الذي يزيد من جودة عملية المراجعة وبالتالي تخفيض احتمالات تعديل القوائم المالية٠

وعلي الرغم من أن دراسة (شاهين،٢٠١٢) اتفقت مع الدراسات السابقة في أن استقلال لجنة المراجعة وتوافر الخبرة المالية لأعضاء اللجنة وتكرار اجتماعات اللجنة سوف يساعد علي تخفيض عمليات تعديل القوائم المالية، إلا أن هذه الدراسة تميزت عن غيرها من الدراسات في أنها تمت علي بيئة اقتصادية مختلفة وهي جمهورية مصر العربية، حيث أن هناك ندرة في الأبحاث التي تناولت تعديل القوائم المالية في الدول العربية والشرق الأوسط٠وقد اهتمت الدراسة باختبار العلاقة بين عمليات تعديل القوائم المالية ومجموعة من الخصائص المرتبطة بأعضاء لجنة المراجعة وهي الخبرة المالية التي يتمتع بها أعضاء اللجنة، ودورية عقد الاجتماعات وبصفة منتظمة لأعضاء لجنة المراجعة، وسمعة أعضاء لجنة المراجعة المستقلة، والفترة الزمنية التي يقضيها أعضاء لجنة المراجعة في اللجنة، والمبالغ النقدية المدفوعة لاعضائها٠

واعتمدت الدراسة علي عينة من الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية عددها ٩٦ شركة منها مجموعة من الشركات التي قامت بتعديل قوائمها المالية وعددها ٤٨ شركة خلال الفترة من ٢٠٠٨, وحتى ديسمبر ٢٠٠٩, كما أن الدراسة ركزت علي الشركات التي تم سحب قوائمها المالية وإجراء بعض التعديلات على هذه القوائم المالية نتيجة استخدام معالجات محاسبية خاطئة أو مخالفة لمبادئ الإفصاح المحاسبي. وقد تم استخدام نموذج الانحدار اللوجستيى لأنه يلائم الحالات التي يتسم فيها المتغير التابع (تعديل القوائم المالية) بأنه ثنائي القياس٠

كما أوضحت نتائج الدراسة أن زيادة الخبرة المالية والتنظيمية لعضو لجنة المراجعة يؤدي إلي زيادة معارف الأعضاء وقدراتهم علي اتخاذ القرارات، وهو الأمر الذي يؤدي إلي تحسين فعالية الدور الرقابي والإشرافي للجنة المراجعة علي العمليات الخاصة بإعداد ومراجعة القوائم المالية للشركة. كما أن أعضاء اللجنة الذين يتصفون بكلاً من الخبرة والنشاط من خلال الانتظام في عقد الاجتماعات سوف يقومون بدورهم الإشرافي والرقابي بنجاح, كما أن أعضاء اللجنة الذين يتمتعون بعضوية مجموعة من اللجان المختلفة يتولد لديهم المزيد من الدوافع للحفاظ علي سمعتهم لضمان استمرار تواجدهم في عضوية هذه اللجان، وهو ما يعني قيامهم بتنفيذ المسئوليات الموكلة لهم بأكبر قدر من الدقة للوصول إلي تقارير مالية عالية الجودة٠ وبالتالي فإن الخصائص المختلفة الخاصة بعضو لجنة المراجعة والمتمثلة في الاستقلال والخبرة والانتظام في الاجتماعات والسمعة الطيبة كلها عوامل تؤدي إلي تخفيض عمليات تعديل القوائم المالية٠ كما أوضحت نتائج الدراسة أنه لا توجد علاقة ارتباط بين الفترة الزمنية التي يقضيها العضو في اللجنة وعمليات تعديل القوائم المالية، كما أنه لا توجد علاقة ارتباط بين المبالغ النقدية التي يتم دفعها لأعضاء لجنة المراجعة والحد من عمليات تعديل القوائم المالية، ويمكن تفسير هذه النتيجة علي أساس

أن العضو المستقل يكون مدفوع بالحفاظ علي سمعته٠

واتفقت دراسات (شاهين, ٢٠١٢) , (Xue and Deli, , and Huang,2006) (Booth 1995) علي أن لجنة المراجعة التي يتسم أعضائها بالسمعة الطيبة تكون أكثر قدرة علي اكتشاف المشاكل المحاسبية والأخطاء المالية، وتتصل السمعة الطيبة بعدد اللجان التي يشارك فيها العضو والتي تؤدى إلى زيادة خبراته مما ينعكس بالإيجاب علي مستوي أدائه، ونتيجة لذلك فإن مثل هذا العضو يكون مدفوع داخليًا بالحفاظ علي السمعة الجيدة والبعد عن المشاكل التي قد تسيء بسمعته وتعرضه لمخاطر الدعاوي القضائية التي قد تؤثر بالسلب علي إعادة ترشيحه للاستمرار في عضوية المجالس التي يعمل بها، مما يجعله مدفوع لأداء واجباته بأمان وكفاءة، مما يؤدي إلي تخفيض عمليات تعديل القوائم المالية٠

وقد اختلفت دراسة (Care et al., Sh–ivdasani and Yermack, 1999) , عن دراستي (شاهين ، ٢٠١٢) , (Booth andDeli,1995) فى أن الأعضاء ذوي السمعة الطيبة يتم استهلاك قواهم وقدراتهم في العمل في أكثر من مجلس, وبالتالي تضعف قدراتهم في الإشراف علي عمل الإدارة ، وهو ما قد ينتج عنه انخفاض في الأداء وبالتالي زيادة عمليات تعديل القوائم المالية٠

وبناء على ماسبق يخلص الباحث من تحليل نتائج الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين لجنة المراجعة ومدي تأثيرها علي احتمالات تعديل القوائم المالية أن معظم هذه الدراسات ركز علي الأسواق المتقدمة، بينما ركز القليل منها علي الأسواق الناشئة مثل السوق المصري، فعلي سبيل المثال استهدفت بعض الدراسات اختبار العلاقة بين لجنة المراجعة وتعديل القوائم المالية في سوق الأوراق المالية الأمريكية مثل دراسات (Joseph et al ،(Deborah et al.,2008)، .,2011) (Vineeta and Errol, 2012)،(Abottle et al .,2004) ٠ في حين أن هناك دراسات أخري اختبرت هذه العلاقة في سوق الأوراق المالية بشنغهاي في الصين مثل دراسات (Huang et al .,2011) ،(Lie et al .,2006) كما اختبرت دراسة (Akeel and Dennis , 2012هذه العلاقة في سوق الأوراق المالية باستراليا، في حين اختبرت دراسة (Shamsul et al.,2010) هذه العلاقة في سوق الأوراق المالية بماليزيا، وتعد دراسة (شاهين ، ٢٠١٢) الدراسة الوحيدة التي اختبرت هذه العلاقة في منطقة الشرق الأوسط واختبرت العلاقة باستخدام عينة من الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية المصرية٠

وأظهرت الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين لجنة المراجعة وتعديل القوائم المالية أن هناك اتفاق لمعظمها علي أن هناك ارتباط بين لجنة المراجعة واحتمالات تعديل القوائم المالية، فيما عدا دراسة *(Shamsul et al.,2010)* التي أوضحت انه لا يوجد ارتباط بين لجنة المراجعة واحتمالات تعديل القوائم المالية، ويرجع هذا لطبيعة الدولة الماليزية والتي لا يوجد نص قانوني بها يلزم الشركات الماليزية بضرورة أن يتوافر بها لجان مراجعة مستقلة ذات خبرة مالية، وأوضحت دراسة *(Agrawal and Chadhma,2005)* أن الارتباط بين لجنة المراجعة واحتمالات تعديل القوائم المالية يتطلب توافر عاملي الاستقلال والخبرة المالية معًا٠ ويتوقع الباحث أن لجنة المراجعة عندما يتوافر لها

الاستقلال والخبرة المالية فإنها تكون أحد العوامل الهامة التي تساعد في تخفيض عمليات تعديل القوائم المالية في سوق الأوراق المالية المصرية. **وبالتالى فإنه يمكن إشتقاق فرض الدراسة الاول والثانى كما يلى:**

الفرض الأول: يوجد تاثير معنوى سلبى ذو دلالة إحصائية بين استقلال لجنة المراجعة و احتمالات قيام الشركة بتعديل القوائم المالية.

الفرض الثانى: يوجد تاثير معنوى سلبى ذو دلالة إحصائية بين الخبرة المالية للجنة المراجعة و احتمالات قيام الشركة بتعديل القوائم المالية.

٢-٢ دراسات تناولت العلاقة بين هيكل الرقابة الداخلية ومدي تأثيرها علي عمليات تعديل القوائم المالية:

تناولت العديد من الدراسات تأثير هيكل الرقابة الداخلية على عمليات تعديل القوائم المالية بصفة عامة وتأثير ضعف الرقابة الداخلية بصفة خاصة على إحتمال تعديل القوائم المالية. فلقد استهدفت دراسة *(Pascal et al., 2011)* اختبار العلاقة بين هيكل الرقابة الداخلية واحتمال تعديل القوائم المالية, من خلال دراسة العلاقة بين التقرير والإفصاح عن عدد ونوع نقاط الضعف الجوهرية لهيكل الرقابة الداخلية واحتمال تعديل القوائم المالية، وذلك من خلال الاعتماد علي عينة من الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية الأمريكية وبلغت ٥١٨ شركة خلال عامي٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥. واعتمدت الدراسة علي التصنيف الذي قدمته دراسة (Ge and Mc Vay, 2005) **فيما يتعلق بأنواع نقاط الضعف الجوهرية لهيكل الرقابة الداخلية والتي يتم تقسيمها إلي٩ أنواع وهي:**

(١) علي مستوي حساب محدد.
(٢) مشاكل المطابقة.
(٣) التدريب.
(٤) السياسات المحاسبية.
(٥) تسويات نهاية الفترة.
(٦) الاعتراف بالإيرادات.
(٧) الفروع التابعة.
(٨) الإدارة العليا.
(٩) قضايا التكنولوجيا.

وقد أوضحت نتائج الدراسة أن عدد نقاط الضعف الجوهرية لهيكل الرقابة الداخلية التي يتم التقرير والإفصاح عنها يرتبط معنويًا باحتمالات تعديل القوائم المالية للشركة. وأن زيادة عدد أوجه القصور ونقاط الضعف الجوهرية لهيكل الرقابة الداخلية يرتبط بزيادة احتمالات تعديل القوائم المالية. كما أوضحت نتائج الدراسة أن نوع نقاط الضعف الجوهرية لهيكل الرقابة الداخلية والتي يتم التقرير عنه يرتبط معنويًا باحتمالات تعديل القوائم المالية.حيث أنه عندما تتعلق نقاط الضعف الجوهرية للرقابة الداخلية بالجوانب المحاسبية مثل الاستحقاقات والاعتراف بالإيرادات وتسويات نهاية الفترة والسياسات المحاسبية والمشتقات والتأجيري التمويلي تكون الشركة أكثر احتمالاً لتعديل قوائمها المالية مقارنة بالشركات الاخري التي ترتبط فيها نقاط الضعف الجوهرية بجوانب أخري غير محاسبية مثل التدريب والفصل بين الواجبات والإدارة العليا والفروع التابعة.

واتفقت نتائج دراسة *(Ya fang, 2013)* مع نتائج دراسة *(Pascal et al., 2011)* حيث استهدفت الأولي اختبار العلاقة بين الرقابة الداخلية وتعديل القوائم المالية. وأوضحت أن تعديل القوائم

المالية ينشأ بسبب مشاكل الرقابة الداخلية، وتعتبر الرقابة الداخلية هي خط الدفاع الأول لجودة التقارير المالية. كما أوضحت الدراسة أن الدراسات السابقة تجاهلت أن الرقابة الداخلية لها مستويات مختلفة من الجودة وبالتالي فإن هذا يترتب عليه تأثيرات مختلفة علي الشركات التي قامت بتعديل قوائمها المالية. واعتمدت الدراسة علي عينة من الشركات التي قامت بتعديل قوائمها المالية (٤٠٣) شركة خلال الفترة من ٢٠٠٤ وحتي ٢٠٠٥.

وأوضحت نتائج الدراسة تزايد عمليات تعديل القوائم المالية مع انخفاض جودة الرقابة الداخلية, كما أن الشركات التي لديها مشاكل وقصور علي مستوي بيئة الرقابة للشركة ككل يكون لديها تعديلات في القوائم المالية أكثر مقارنة مع تلك الشركات التي لديها مشاكل وقصور علي مستوي حساب محدد. وبالتالي أوضحت الدراسة أن هيكل الرقابة الداخلية يعتبر مهما في اكتشاف ومنع حدوث الأخطاء, وبالتالي فإن ضعف جودة الرقابة الداخلية يؤدي إلي زيادة احتمالات تعديل القوائم المالية من خلال الارتباط السلبي والمعنوي بين جودة الرقابة الداخلية وعمليات تعديل القوائم المالية.

واستهدفت دراسة *(Ling et al ., 2015)* اختبار العلاقة بين تعدد مرات تعديل القوائم المالية وضعف هيكل الرقابة الداخلية، اعتمادًا علي عينة شاملة تكونت من١٨٦٢ شركة أمريكية من خلال مقارنة تقارير الرقابة الداخلية لهذه الشركات خلال الفترة من ٢٠٠٤ وحتى ٢٠١٢ .

وأوضحت نتائج الدراسة أن الشركات التي لديها ضعف وقصور في هيكل الرقابة الداخلية تكون أكثر احتمالاً لتعديل قوائمها المالية للعديد من المرات مقارنة بتلك الشركات التي ليس لديها ضعف في هيكل الرقابة الداخلية. وأوضحت الدراسة أن تقارير الرقابة الداخلية تمدنا بإنذار مبكر بتلك المشاكل المحاسبية التي تؤدي إلي تعديل القوائم المالية للشركات.

وتؤكد نتائج الدراسة علي أهمية الحاجة إلي إتباع منهج استباقي لربط تعديل القوائم المالية بضعف وقصور هيكل الرقابة الداخلية، وبالتالي إلقاء الضوء علي أهمية تصميم الضمانات الكافية من الإجراءات المناسبة التي تحقق الرقابة الداخلية الفعالة لتجنب أو تخفيض فرصة تعديل القوائم المالية، حيث أن تعديل القوائم المالية للعديد من المرات يمكن تجنبه إذا كانت هناك إجراءات تصحيحية لمشاكل وقضايا الرقابة الداخلية بعد المرة الأولي لتعديل القوائم المالية.

وبناء على ماسبق يتضح للباحث من تحليل نتائج الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين هيكل الرقابة الداخلية ومدي تأثيره علي احتمالات تعديل القوائم المالية أنها ركزت في اختبار هذه العلاقة علي الأسواق المالية المتقدمة وبالتحديد الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية الأمريكية ، وبالتالي فإن هناك نقص واضح في الدراسات لاختبار هذه العلاقة في الأسواق المالية الأخرى بخلاف السوق الامريكي.

كما أتضح للباحث أيضًا أن هناك اتفاق لهذه الدراسات علي أن هيكل الرقابة الداخلية يرتبط بشكل معنوي باحتمالات تعديل القوائم المالية، وأن وجود قصور ومشاكل في هيكل الرقابة الداخلية يزيد من احتمالات عمليات تعديل القوائم المالية والعكس. كما أتضح للباحث أنه علي الرغم من قلة الدراسات التي تناولت العلاقة بين هيكل الرقابة الداخلية واحتمالات تعديل القوائم المالية إلا أنها تميزت في

تحديد أنواع القصور والمشاكل المرتبطة بهيكل الرقابة الداخلية ومدي تأثيرها علي احتمالات تعديل القوائم المالية، إذ فرقت دراسة (Pascal et al ,.2011) ودراسة (Yafang,2013) بين نوعين من المشاكل في هيكل الرقابة الداخلية وهما مشاكل مرتبطة بالجوانب المحاسبية مثل الاستحقاقات وتوقيتات الاعتراف بالإيرادات وتسويات نهاية الفترة والتأجير التمويلي والمشتقات وتطبيق السياسات المحاسبية، وكذلك هناك نوع آخر من المشاكل المرتبطة بهيكل الرقابة الداخلية متعلق بالجوانب غير المحاسبية مثل التدريب والفصل بين الواجبات والفروع التابعة للشركة والإدارة العليا.

ويتفق الباحث مع ما توصلت إليه هذه الدراسات في أن ضعف هيكل الرقابة الداخلية يعتبر من الأسباب الأساسية التي تساعد في زيادة عمليات تعديل القوائم المالية للشركات خاصة عندما يرتبط ذلك الضعف في هيكل الرقابة الداخلية بالجوانب المحاسبية وذلك بالمقارنة بالجوانب الأخرى غير المحاسبية . كما يتفق الباحث مع دراسة (Ling et al.2015) في أن عدم معالجة وحل مشاكل هيكل الرقابة الداخلية يؤدي إلي تكرار مرات تعديل القوائم المالية.

ويخلص الباحث مما سبق إلى أنه علي الرغم من قلة الدراسات التي تناولت العلاقة بين تعديل القوائم المالية وهيكل الرقابة الداخلية إلا أنها تتفق في أن ضعف هيكل الرقابة الداخلية من الأسباب الأساسية التي تساعد في زيادة احتمالات تعديل القوائم المالية للشركات خاصة عندما يتعلق ضعف هيكل الرقابة الداخلية بالجوانب المحاسبية مثل الاستحقاقات وتوقيتات الاعتراف بالإيرادات وتسويات نهاية الفترة وتطبيق السياسات المحاسبية والمشتقات والتمويل التأجيري وذلك بالمقارنة بجوانب الضعف الأخرى المرتبطة بالجوانب غير المحاسبية مثل التدريب والفصل بين الواجبات والفروع التابعة للشركة والإدارة العليا. وبالتالى فأنة يمكن إشتقاق فرض الدراسة الثالث كما يلى:

الفرض الثالث: يوجد تاثير معنوى ايجابى ذو دلالة إحصائية بين ضعف هيكل الرقابة الداخلية واحتمالات قيام الشركة بتعديل القوائم المالية.

٢-٣ دراسات تناولت العلاقة بين استقلال مجلس الإدارة ومدي تأثيره علي عمليات تعديل القوائم المالية:

تناولت العديد من الدراسات (Huang et al.,2011)، (Beasley (Shamsuletal.,2010)، (Agrawal et al.,2005) ، et al., 1996)، (William et al. 2012)، (Lawrence etal., 2012) اختبار العلاقة بين استقلال مجلس الإدارة ومدي تأثيره علي عمليات تعديل القوائم المالية.

فلقد أوضحت بعض الدراسات (Huang et al.,2011، (Beasley et al.,1996)، Lawrence et al.,2012) أن هناك علاقة سلبية بين استقلال مجلس الإدارة وتعديل القوائم المالية, فكلما تحسن استقلال مجلس الإدارة كلما أدي ذلك إلي زيادة كفاءته، وبالتالي تخفيض عمليات تعديل القوائم المالية.

واهتمت دراسة *(Huang et al., 2011)* باختبار تأثير استقلال مجلس الإدارة كأحد آليات حوكمة الشركات علي احتمالات تعديل القوائم المالية في الشركات الصينية بهدف توفير دليل علي دور مجلس الإدارة كأحد آليات حوكمة الشركات في تعزيز وتحسين جودة المعلومات المالية،وأوضحت

نتائج الدراسة أن مجلس الإدارة يعتبر العنصر الأساسي في آليات حوكمة الشركات والذي يتناول مسئوليات ضمان جودة المعلومات المالية، وأن مجلس الإدارة الذي ينطوي علي نسبة مرتفعة من المديرين والأعضاء المستقلين غير التنفيذيين يجعل معدل الغش والاحتيال في التقارير المالية أقل ، حيث أن المديرين المستقلين في مجلس الإدارة الذين لا توجد لهم علاقة أو صلة بإدارة الشركة يستطيعون التعبير عن آرائهم بموضوعية ورقابة إدارة الشركات بفعالية. وعلاوة علي ذلك فإن هؤلاء المديرين المستقلين من الخارج لن يخاطروا بسمعتهم الخاصة ليتواطئوا مع إدارة الشركة، بالإضافة إلي أن لديهم تجارب وخبرات غنية تساهم في تحسين آليات عمل الشركة ، وبالتالي فكلما ارتفعت نسبة هؤلاء الأعضاء داخل مجلس الإدارة كلما انخفضت احتمالات تعديل القوائم المالية للشركات٠

ولقد أكدت علي النتائج السابق دراسة (Beasley et al ., 1996) والتي تناولت دراسة الشركات التي لديها أخطاء محاسبية في القوائم المالية ومطالبة هيئة سوق المال لهذه الشركات بتعديل قوائمها المالية. وقد استهدفت هذه الدراسة الاختبار التجريبي لتأثير وجود نسبة كبيرة من الأعضاء الخارجيين المستقلين داخل مجلس الإدارة علي احتمالات وجود أخطاء محاسبية تؤدي بعد ذلك لتعديل القوائم المالية٠

وأوضحت نتائج الدراسة والتي اعتمدت علي عينة مكونة من٧٥ شركة بها أخطاء محاسبية و ٧٥ شركة أخري أمريكية لا تنطوي قوائمها المالية علي أخطاء محاسبية وذلك خلال الفترة من عام ١٩٨٠ وحتى عام١٩٩١. وباستخدام أسلوب الانحدار اللوجستي المتعدد توصلت الدراسة إلي أن الشركات التي لاتوجد لديها أخطاء محاسبية في القوائم المالية لديها نسبة مرتفعة من الأعضاء الخارجيين المستقلين مقارنة بتلك الشركات التي لديها أخطاء محاسبية في قوائمها المالية ومطالبة هيئة سوق المال لهذه الشركات بتعديل قوائمها المالية٠

وأوضحت نتائج الدراسة أيضًا أن ملكية هؤلاء الأعضاء بالشركة وطول فترة عملهم داخل مجلس إدارة الشركة بالإضافة إلي توليهم العمل في العديد من مجالس الإدارات بالشركات الأخرى كلها عوامل تساعد في وجود أعضاء مجلس إدارة مستقلين تخفض من احتمالات وجود الأخطاء المحاسبية في القوائم المالية وبالتالي تخفض من احتمالات تعديل القوائم المالية. لذلك أثبتت الدراسة وجود علاقة سلبية معنوية بين نسبة أعضاء مجلس الإدارة المستقلين من الخارج واحتمالات وجود أخطاء محاسبية تؤدي بعد ذلك إلي تعديل القوائم المالية للشركات٠

واختلفت دراسة (*Lawrence et al.,2012)* عن غيرها من الدراسات في أنها حاولت التوسع في تعريف استقلال مجلس الإدارة ومدي تأثيره علي احتمالات تعديل القوائم المالية٠ فقد تناولت العديد من الدراسات التركيز في تعريف استقلال مجلس الإدارة علي عدم وجود علاقة عائلية أو مالية مع الإدارة إلا أن دراسة (Lawrence et al.,2012) حاولت التوسع في ذلك التعريف من خلال إضافة عنصر التنويع بين الجنسين واشارت الى انه يحقق المزيد من الاستقلال لمجلس الإدارة، حيث أنه يساعد علي تناول الحلول المختلفة، ويسهل الاتصال، وبالتالي زيادة نشاط مجلس الإدارة٠ واستهدفت الدراسة اختبار تأثير أحد أشكال التنوع

فـي مجلـس الإدارة علـى احتمـال تعـديل القـوائم الماليـة٠ وعلـى وجـه التحديـد افترضـت أن هنـاك علاقـة ارتبـاط سـلبية بـين وجـود العنصـر النسـائي داخـل مجلس الإدارة واحتمـال تعديل القوائم الماليـة, ويتوافق فرض الدراسة مع أن وجود العنصر النسائي داخل مجلس الإدارة يساهم ويعزز من قدرة المجلس على مراقبـة التقـارير الماليـة, حيـث أوضـحت نتـائج العديـد مـن البحـوث فـي علـم الـنفس والاجتمـاع أن المجموعـات التـي تنطـوي علـى تنـوع بـين الجنسـين تزداد فيها فعالية صنع القرارات, وبشكل أكثر تحديداً فـإن وجـود العنصـر النسـائي داخـل مجلـس الإدارة يخلـق نـوع مـن التنـوع داخـل مجلـس الإدارة والـذي يخلـق ميـزة لعمليـة صـنع القـرار حيـث يسـاعد علـى تنـوع الحلـول للمهـام وكـذلك يـؤدي إلـى تحفيـز المناقشـات الجماعيـة والوصـول إلـى مناقشـات فعالـة وبالتالي اتخاذ قرارات ذات جودة أعلى٠

علـى العكـس اوضـحت دراسـة كـل مـن (Lee (Pelled et al., 1999), and Farh, 2004) (Cady and),(Hambrick et al., 1996), (Eagly et al., 1992) ,Valentine, 1999 أن وجود العنصر النسائي داخل مجلس الإدارة يؤدى الـى تأخر فـى عملية اتخاذ القرار ويقلل من تماسك المجموعـة والاتصـال فيمـا بينهم ممـا يضـعف وتيـرة عملية صنع القرارات.

وكان محـور اهتمـام الدراسـة مناقشـة كيفيـة تـأثير وجود العنصر النسائي (من خلال وجود امرأة واحدة علـى الأقـل داخـل مجلـس الإدارة) علـى مسـتوى الرقابـة والمتابعـة لمجلـس الإدارة ومـدى تـأثير ذلـك على احتمالات تعديل القوائم المالية. ولاختبار فرض البحـث تـم الاسـتعانة بعينـة مكونـة مـن٢٧٨ شـركة قامت بتعديل قوائمها المالية من خلال الاعتماد على التقارير الصادرة من مكتب المحاسبة الحكومي العام فـي الولايـات المتحـدة, كمـا تـم تكـوين عينـة رقابيـة مكونـة أيضـاً مـن٢٧٨ شـركة ولكـن لـم تقـم بتعـديل قوائمها المالية وهذه العينة متطابقة مع العينة الأولي من حيث التواريخ والحجم ومراجعي الحسابات، ومن حيث مدى انتمائهم لشركات مراجعة كبيرة الحجم من نوعيـة الـ (Big:4) وكذلك مجال الصناعة, وذلك للسيطرة على العوامل الأخرى التي تؤثر في تعديل القوائم المالية.

وأوضـحت نتـائج الدراسـة أن التنويـع لـه فوائـد حقيقيـة مـن خـلال زيـادة فعاليـة حوكمـة الشـركات, حيث أوضحت أن وجود الإناث داخل مجلس الإدارة يؤدي إلى مزيد من الرقابة الفعالة وبالتالي انخفاض احتمـالات تعديل القوائم الماليـة, إذ أن تعديل القوائم الماليـة ينبـع مـن الخطـأ أو الغـش وفـي أي مـن الحـالتين فـإن الخطـأ والغـش ينبـع مـن عـدم كفايـة الاستجابة لتلك الافتراضات التي تقوم عليها القوائم الماليـة, وفـي مثـل هـذه الأمـور يكـون التنـوع بـين الجنسين في مجلس الإدارة مؤثر من خلال المزيد من التشكيك في الوضع الراهن, وبالتالي تكون هناك عمليـة صـنع قـرار أكثـر تـداولا ونقاشـا, مـن خـلال المزيد من المناقشات الفعالة للقضايا المتعلقة بالقوائم الماليـة ونتـائج العمليـات وتفاصـيل التقـديرات المحاسـبية الهامـة والاسـتحقاقات وتعليقـات وأراء المراجعين٠

واكتشـفت الدراسـة أن هنـاك انخفـاض جـوهري ومعنـوي فـي احتمـال تعـديل القـوائم الماليـة فـي ظـل وجود على الأقل عنصر نسائي واحد داخل مجلس الإدارة, حيث أن المجلس الجيد هو الذي يكون لدى أعضـائه الفضـول لإثـارة المزيد من الأسئلة والتعمق فـي القضـايا الهامـة والمعقـدة و يحـدث ذلـك عنـدما

يكـون هنـاك تنويـع بـين الجنسـين داخـل مجلـس الإدارة٠

وعلي عكس نتائج الدراسات السابقة أوضحت دراسة كل من (Shamsuletal.,2010) و (Agrawal et al ., 2009) و (William et al ., 2012) انـه لا يوجد ثمة ارتباط بين استقلال مجلس الإدارة واحتمالات تعديل القوائم المالية٠

وقد تناولت دراسة (Shamsul et al.,2010) اختبـار تـأثير اسـتقلال مجلـس الإدارة كأحـد آليـات حوكمـة الشـركات علـي احتمـال تعديل القوائم المالية بـالتطبيق علـي عينـة مـن الشـركات المسـجلة فـي بورصة ماليزيا خلال الفترة من عام ٢٠٠٢حتى عام ٢٠٠٥٠ وأوضـحت نتـائج الدراسـة أن اسـتقلال مجلس الإدارة وازدواجية العمل للمديرين التنفيذيين لا ترتبط بتعديل القوائم المالية, ويمكن تفسير ذلك علي أسـاس عـدم فعاليـة اسـتقلال مجلـس الإدارة فـي الشـركات الماليزيـة, وهـذا يتفـق مـع العديـد مـن الدراسـات السـابقة التـي تناولـت الشـركات الماليزيـة حيـث أن اسـتقلال مجلـس الإدارة فـي الشـركات الماليزية لا يعبر عن الخبرة واليقظة والدقة والصرامة فـي رقابـة الإدارة, ولكـن يقتصـر الـدور الرئيسـي للمـديرين المسـتقلين فـي الشـركات الماليزيـة علـي المشـاركة بـآرائهم ووجهـات نظـرهم بـدلا مـن رقابـة الإدارة٠

واتفقت دراسة *(Agrawal et al., 2005)* مع دراسـة *(Shamsul et al.,2010)* فـي أنـه لا يوجد ارتباط بين استقلال مجلس الإدارة واحتمـالات تعديل القوائم الماليـة, لأنـه لا يوجد تـأثير لاسـتقلال مجلس الإدارة عندما يكون متغير قائم بذاتـه, ولكن حتى يكون استقلال مجلس الإدارة فعال في تخفيض احتمالات تعديل القوائم المالية لا بد من وجود عامل هام وهو توافر الخبرة المالية اللازمة لأعضاء مجلس الإدارة فـي هـذه الحالـة يكـون لمجلـس الإدارة دور فعال في تخفيض احتمالات تعديل القوائم المالية٠

وبنـاء علـى ماسـبق يتضـح للباحـث مـن خـلال عرض نتائج الدراسات السابقة أن هناك تعارض فى نتـائج هـذه الدراسـات حـول تـأثير اسـتقلال مجلـس الادارة علـى عمليـات تعـديل القـوائم الماليـة. ويـري الباحث أن استقلال مجلس الإدارة يقوم بدور فعال في تخفيض احتمالات تعديل القوائم المالية, فالأمر لا يتعلـق فقـط بـأن اسـتقلال مجلـس الإدارة يضـمن عدم وجود علاقات اقتصادية أو مالية أو عائلية مع إدارة الشـركة ممـا يسـاعد علـي تحقيـق رقابـة فعالـة علـي إدارة الشـركة, ولكنـه يتعلـق أيضًـا بـالموقع الـوظيفي الـذي يشـغله عضـو مجلـس الإدارة, حيـث يـؤثر تعـديل القـوائم الماليـة علـي الموقـع الـوظيفي لعضو مجلس الإدارة داخل الشركة من خلال ارتفاع احتمـالات الدوران لأعضـاء مجلس الإدارة في حالـة تعديل القوائم المالية, كما يؤثر تعديل القوائم المالية علـي فقـدان أعضـاء مجلـس الإدارة إمكانيـة شـغل مناصب في مجالس إدارات لشركات أخري، مما يعد من الدوافع الهامة لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين لتخفيض احتمـالات تعديل القوائم الماليـة من خـلال تحقيق مزيد من الرقابة الفعالة٠

كما يتضح للباحث من تحليل نتائج الدراسات السـابقة التـي تناولـت العلاقـة بـين اسـتقلال مجلـس الإدارة واحتمالات تعديل القوائم المالية أن معظم هذه الدراسـات قـد ركـزت علـي الأسـواق الماليـة المتقدمـة بينما ركز القليل منها على الاسواق الناشئة ، حيث استهدفت بعض الدراسات اختبـار هذه العلاقـة فـي سوق الأوراق المالية الأمريكية مثل (William et al ،(2012 ،(Beasley et al .,1996) ،(Lawrence et al .,2012 ،(Dalia et al

(Agrawal and Chadha,2005) ، .,2009) ٠ في حين اختبرت دراسة (Huang etal.,2011) هذه العلاقة في سوق الأوراق المالية بشنغهاي في الصين، وإختبرت دراسة (Shamsul et al., 2010) فقد اختبرت هذه العلاقة في سوق الأوراق المالية بماليزيا٠ وبالتالي يري الباحث أن هناك نقص في هذه الدراسات لاختبار هذه العلاقة خاصة في دول الشرق الأوسط٠

كما أتضح للباحث أيضًا أن هناك اختلاف في نتائج هذه الدراسات، حيث اتفقت العديد من الدراسات مثل *(Huang et al.,2011)*، *(Beasley et al.,1996) ، (Lawrence et al.,*2012) ، *(Dalia et al.,2009)* علي أن هناك ارتباط معنوي بين استقلال مجلس الإدارة واحتمالات تعديل القوائم المالية، إذ يؤدي المزيد من استقلال مجلس الإدارة من خلال وجود أعضاء ومديرين من الخارج تتوافر لهم الخبرة المالية والمحاسبية إلي تخفيض عمليات تعديل القوائم المالية ٠ ومن جانب آخر أشارت دراسة *(Agrawal and Chadha,2005)* إلي أنه لا يوجد ارتباط بين استقلال مجلس الإدارة واحتمالات تعديل القوائم المالية، لأنه لا يوجد تأثير لاستقلال مجلس الإدارة عندما يكون متغير مستقلًا ، وحتي يكون استقلال مجلس الإدارة فعال في تخفيض احتمالات تعديل القوائم المالية لابد من توافر عامل هام، وهو توافر الخبرة المالية بجانب الاستقلال لمجلس الإدارة٠

كما أوضحت دراسة(Shamsul etal.,2010) أنه لايوجد ارتباط بين استقلال مجلس الإدارة واحتمالات تعديل القوائم المالية و يرجع هذا لطبيعة الدولة الماليزية، كذلك أوضحت دراسة *(Williamet al.,*2012) أن تأثير استقلال مجلس الإدارة علي تخفيض عمليات تعديل القوائم المالية يتوقف علي شكل العلاقة مع آليات حوكمة الشركات الأخرى فإذا كانت علاقة تكاملية يظهر دور استقلال مجلس الإدارة في تخفيض احتمالات تعديل القوائم المالية، بينما إذا كانت العلاقة تبادلية فإن استقلال مجلس الإدارة ليس بالضرورة يؤدي إلي تخفيض احتمالات تعديل القوائم المالية٠

ويري الباحث أنه علي الرغم من اختلاف نتائج هذه الدراسات حول دور استقلال مجلس الإدارة ومدي تأثيره علي عمليات تعديل القوائم المالية، إلا أن نتائج هذه الدراسات تتفق في مضمونها في أن استقلال مجلس الإدارة وتوافر الخبرة المالية لهذا المجلس بالإضافة إلي التكامل مع آليات حوكمة الشركات الأخرى وفرض الدولة والهيئات التنظيمية المسئولة داخل الدولة للعديد من القوانين واللوائح والمعايير التي تساعد مجلس الإدارة في أداء دوره الرقابي علي الإدارة التنفيذية، وأن كل هذه العوامل مجتمعة تؤدي إلي التخفيض من عمليات تعديل القوائم المالية٠كما يري الباحث أن هذه الدراسات اختلفت في شكل الظروف المحيطة باستقلال مجلس الإدارة ولكنها اتفقت في المضمون المرتبط باستقلال مجلس الإدارة٠ ويري أيضًا أن استقلال مجلس الإدارة يعمل علي تخفيض احتمالات تعديل القوائم المالية من زاوية أخري تتعلق بالموقع الوظيفي الذي يشغله عضو مجلس الإدارة لأن تعديل القوائم المالية يؤثر علي الموقع الوظيفي لعضو مجلس الإدارة من خلال فقدان أعضاء مجلس الإدارة إمكانية شغل مناصب أخري في مجالس إدارات أخري لشركات أخري وهو ما أكدت عليه دراسة(Suraj ,2005)، وبالتالي يعتبر هذا من الدوافع الهامة لأعضاء

مجلس الإدارة المستقلين لتخفيض احتمالات عمليات تعديل القوائم المالية٠لذلك يتوقع الباحث أن استقلال مجلس الإدارة يُعد احد العوامل الهامة التي تساعد علي تخفيض عمليات تعديل القوائم المالية في سوق الأوراق المالية المصرية٠ وبناء على ماسبق فأنه يمكن إشتقاق فرض الدراسة الرابع كما يلى:

الفرض الرابع: يوجد تاثير معنوى سلبى ذو دلالة إحصائية بين استقلال مجلس الادارة واحتمالات قيام الشركة بتعديل القوائم المالية.

٣-الدراسة التطبيقية واختبار فروض البحث:

تهدف الدراسة التطبيقية إلي التحقق من النتائج التي تم التوصل إليها في الدراسة النظرية, وذلك عن طريق اختبار فروض البحث وتحديد أهم الدلالات في بيئة الأعمال المصرية لنتائج اختبار الفروض٠

٣-١مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية والتي قامت بتعديل قوائمها المالية خلال الفترة من عام٢٠١١ وحتى عام٢٠١٤ ٠وقد اعتمد الباحث علي قاعدة البيانات الخاصة بشركة مصر لنشر المعلومات لتحديد تلك الشركات التي قامت بتعديل قوائمها المالية خلال فترة الدراسة من عام٢٠١١وحتي عام ٢٠١٤, وقد أمكن تحديد ١٩٦ شركة قامت بتعديل قوائمها المالية خلال فترة الدراسة٠

وقد حدد الباحث مجموعة من الشروط والمعايير الواجب توافرها في الشركات التي تتضمنها عينة الدراسة وذلك كما يلي:

١- أن تكون الشركات مقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية٠

٢- أن تكون الشركات قامت بتعديل قوائمها المالية بسبب أخطاء في المعالجات المحاسبية أو بسبب عدم الالتزام بالمعايير المحاسبية أو المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عامًا أو بسبب مخالفات في مبادئ الإفصاح المحاسبي، وبالتالي فإنه تم استبعاد الشركات التى قامت بتعديل قوائمها المالية لأسباب أخرى ترتبط بالدمج والاستحواذ أو تجزئة الأسهم أو توقف العمليات أو تعديلات خاصة بترجمة القوائم المالية٠

٣- أن تكون العملة المستخدمة في القوائم المالية للشركات بالعينة هي الجنيه المصري٠

٤- أن تكون القوائم المالية المعدلة لشركات العينة قوائم مالية سنوية ومستقلة٠

٥- يجب أن تتوافر البيانات عن فترة التحليل حتى يمكن قياس المتغيرات المستقلة والتابعة للدراسة٠

وقد تم تحديد حجم عينة الدراسة من خلال استخدام المعادلة التالية (خليل،٢٠١٠):-

حجم العينة = ن/ [(ن-١) ب^{٢}+١]

حيث أن:

ن: تمثل حجم المجتمع٠

ب: تمثل الخطأ المسموح به في تقدير حجم العينة ويمثل١٠% من حجم العينة٠

وبناء عليه فإن حجم العينة = ١٩٦/ [(١٩٦-١) (٠.١)^{٢} +١] = ٦٧ شركة٠

وبعد فحص الشروط والمعايير السابقة لكل شركة أمكن تحديد عينة تتكون من٨٦ شركة ويعتبر هذا الحجم كافيًا ومناسبًا لإجراء التحليلات الإحصائية٠

كما قام الباحث أيضًا بتحديد مجموعة أخري رقابية مكونة من٨٦ شركة لم تقم بتعديل قوائمها

الماليـة متماثلـة مـن حيـث طبيعـة ونـوع الصـناعة والسنة المالية٠ وبالتالي يصبح الحجم النهائي لعينة الدراسة ١٧٢ شركة تنقسم إلي مجموعتين، مجموعة تجريبية تمثل ٨٦ شركة قامت بتعديل قوائمها المالية ومجموعـة رقابيـة تمثـل ٨٦ شـركة لـم تقـم بتعـديل قوائمها المالية٠

٣-٢ توصيف وقياس متغيرات الدراسة:

تستهدف الدراسـة فـي هذا الجزء توصـيف وقيـاس متغيـرات الدراسـة، وذلـك بهـدف صـياغة نمـوذج الدراسـة لاختبـار فـروض البحـث، حيـث تنقسـم متغيرات الدراسة إلي متغير تابع وعدد من المتغيرات المستقلة والرقابية وذلك كما يلي:

٣-٢-١ المتغير التابع:

وهو تعديل القوائم المالية (Restatement) وقد تـم قيـاس هـذا المتغيـر اعتمـادًا علـي العديـد مـن الدراسـات السـابقة (Joseph et al., 2011) ; (Abbott et al., 2004) (Huang et al., ;(Lawrenceetal.,2012);(2011 (Rebecca ;(Pascal et al., 2011) et al.,2014;) حيث انه نظرًا لان العينـة الخاصـة بالدراسـة تـم تقسيمها إلـي مجموعتين، فإن نتائج المتغير التابع تم تقسيمها إلي مجموعتين وهما: المجموعة الأولي تمثل الشركات التي قامت بتعديل قوائمها المالية وتأخذ القيمة (١)، والمجموعة الثانية تمثل الشركات التي لم تقم بتعديل قوائمها المالية وتأخذ القيمة(٠)٠

٣-٢-٢ المتغيرات المستقلة:

٣-٢-٢-١ اسـتقلال لجنـة المراجعـة: (AC Indep)

تـم قيـاس هـذا المتغيـر عـن طريـق احتسـاب نسـبة لاستقلال لجنـة المراجعـة، وهـي عبـارة عـن خـارج قسـمة عـدد أعضـاء لجنـة المراجعـة المسـتقلين على إجمالي عدد أعضاء لجنة المراجعة (Abbott et al., 2004); (William et al., 2012) نسبة استقلال لجنة المراجعة=

عدد الأعضاء المستقلين داخل لجنة المراجعة ×١٠٠

إجمالي عدد أعضاء لجنة المراجعة

وقد تم تحديد مفهوم العضو المستقل وفقًا لقواعد قيد الأوراق المالية بالبورصة المصرية الصادر عن هيئة الرقابة المالية رقم (٤) بان العضو المستقل هو عضو غير تنفيذي من غير مساهمي الشركة والذي لا تـربط بينـه وبـين الشـركة وشـركتها القابضـة أو شركاتها التابعـة أو الشـقيقة وأيًـا مـن الأطـراف ذات العلاقـة بهـا أي رابطـة عمـل أو علاقـة تعاقديـة أو عضوية مجلس إدارة أيًا منها خلال الثلاث سنوات السـابقة علـي تعيينـه، ولـيس زوجًـا أو مـن أقـارب الدرجة الثانية لأي من هؤلاء٠

٣-٢-٢-٢ الخبرة الماليـة للجنـة المراجعة: (AC Expert)

تـم تحديـد مفهـوم الخبـرة الماليـة والمحاسـبية الخاصـة بأعضـاء لجنـة المراجعـة باسـتخدام مفهـوم سـربانز أوكسـلي للخبـرة الماليـة (شـاهين،٢٠١٢) ; (Joseph etal.,2011)(Abbott et al., 2004); ;(William et al.,(Romans et al., 2000) ; (2012 وهو ذلك العضو الذي لديه مؤهل علمي فـي مجـال المحاسـبة أو الإدارة الماليـة أو العلـوم الماليـة المصـرفية، أو يعمـل فـي وظيفـة محاسـب قـانوني أو مراجـع حسـابات معتمـد أو مراقـب مـالي أو نائب رئيس شئون مالية أو مدير بنك استثماري أو مستشـار اسـتثماري أو أسـتاذ جـامعي بإحـدى كليات التجارة أو محلل مالي أو رئيس للقطاع المالي في إحدى الشركات٠

وقـد تـم قيـاس الخبـرة الماليـة للجنـة المراجعـة من خلال أنه إذا توافرت أحد المؤهلات السابقة فى

عضو واحد علي الأقل من أعضاء لجنة المراجعة فإن الشركة تأخذ القيمة (١) وإذا لم تتوافر أيًا من المؤهلات السابقة في أعضاء لجنة المراجعة فأنها تأخذ القيمة (٠)٠

٣-٢-٢-٣ ضعف الرقابة الداخلية: (ICW)

تم الاعتماد في قياس متغير ضعف هيكل الرقابة الداخلية علي أنه عندما تتوافر نقاط ضعف جوهرية في هيكل الرقابة الداخلية فإن الشركة هنا تأخذ رقم(١) وعندما لا تتوافر أي نقاط ضعف جوهرية فإن الشركة تأخذ القيمة(٠)٠ (Pascal et al., 2011); (Ya fang et al., 2014); (Rebecca et al., 2014)٠

٣-٢-٢-٤استقلال مجلس الإدارة : (Board Indep)

تم قياس نسبة استقلال مجلس الإدارة من خلال تحديد عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين ثم قسمة هذا العدد علي إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة٠ (Shamsul et al., 2010); (Lawrance et al., 2012)

نسبة استقلال مجلس الادارة =

عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين × ١٠٠
إجمالي عدد أعضاء مجلس الإدارة

وقد تم تحديد مفهوم العضو المستقل وفقًا لقواعد قيد الأوراق المالية بالبورصة المصرية الصادر عن هيئة الرقابة المالية المادة رقم (٤) والتي تتناول مفهوم العضو المستقل وفي نفس الوقت تتفق مع مفهوم سربانز أوكسلي للعضو المستقل والذي اعتمدت عليه غالبية الدراسات بأن العضو المستقل هو عضو غير تنفيذي من غير مساهمي الشركة والذي لا تربط بينه وبين الشركة وشركتها القابضة أو شركاتها التابعة أو الشقيقة وأيًا من الأطراف ذات العلاقة بها أي رابطة عمل أو علاقة تعاقدية أو عضوية مجلس إدارة أيًا منها خلال الثلاث سنوات السابقة وليس زوجًا من أقارب الدرجة الثانية لأي من هؤلاء٠

٣-٢-٣ المتغيرات الرقابية:

٣-٢-٣-١ عدد اجتماعات لجنة المراجعة:(AC Meet)

وتم قياس هذا المتغير عن طريق العدد الفعلي لاجتماعات لجنة المراجعة في كل شركة، حيث أنه من المتوقع أنه كلما زادت اجتماعات لجنة المراجعة إنعكس ذلك في تحقيق مزيد من فعاليات الرقابة واكتشاف الأخطاء، وبالتالي انخفاض عمليات تعيل القوائم المالية٠(Romans et al., 2008)

٣-٢-٣-٢حجم لجنة المراجعة: (AC Size)

تم قياس هذا المتغير عن طريق العدد الفعلي لأعضاء لجنة المراجعة في كل شركة، حيث أنه من المتوقع أنه كلما زاد عدد أعضاء لجنة المراجعة إنعكس ذلك في زيادة جودة الأداء، وبالتالي انخفاض عمليات تعديل القوائم المالية٠ (Romans *etal.*,2008)

٣-٢-٣-٣ حجم مجلس الإدارة: (Board size)

تم قياس هذا المتغير عن طريق العدد الفعلي لأعضاء مجلس الإدارة، حيث أوضحت العديد من الدراسات أنه كلما زاد حجم المجلس وزاد عدد أعضائه انخفضت جودة الاتصالات فيما بينهم وبالتالي تنخفض فعالية المجلس في الرقابة علي تصرفات الإدارة. بالإضافة إلي ذلك فإن زيادة عدد أعضاء مجلس الإدارة سوف يؤدي إلي وجود مستويات متفاوتة من الخبرة وبالتالي تفاوت الدوافع نتيجة للاختلاف فيما بينهم بشأن الحوافز المادية

التي يحصلون عليها. وعلي هذا فإن احتمالات حدوث تعديل للقوائم المالية تكون أكبر في حالة مجالس الإدارات الأكبر حجمًا٠ (Gerald and Yu (Lawrnece *et al.*, 2012;)pung, 2013); (Core *et al.*,1999)(Abbott *et al.*, 2004);

٣-٢-٣-٤ حجم الشركة: (Size)

تم قياس حجم الشركة عن طريق لوغاريتم القيمة الدفترية لإجمالي أصول الشركة. حيث يعبر حجم الشركة عن تنوع العمليات وتعدد الفروع وكبر حجم العملاء المتعاملين مع الشركة، فالشركات كبيرة الحجم تتسم عملياتها بالتعقد وبالتالي ضعف عملية الرقابة مما يؤثر علي جودة القوائم المالية وبالتالي زيادة الأخطاء مما ينعكس علي زيادة احتمالات تعديل القوائم المالية. هذا بالإضافة إلي أن الشركات كبيرة الحجم تكون عرضة بشكل أكبر لاهتمامات المحللين الماليين وهو ما قد يدفع الإدارة إلي إتباع سياسات محاسبية غير ملائمة تؤدي بعد ذلك إلي تعديل القوائم المالية٠ (Huang et al., 2011); (Romans *et al.*, 2008)٠

٣-٢-٣-٥ عمر الشركة:(age)

تم قياس عمر الشركة بعدد السنوات التي فيها تم تداول أسهم الشركة في سوق الأوراق المالية المصرية. حيث يحاول الباحث دراسة إلى أى مدى يؤثر عمر الشركة على إحتمالات قيامها بتعديل قوائمها المالية, هل الشركات التي تتميز بالعمر الزمني الطويل تتسم بالخبرة في مجالس إدارتها وبالتالي تكون أكثر قدرة علي مواجهة المشاكل وبالتالى انخفاض عمليات تعديل القوائم المالية، أم العكس فى أن العمر الزمنى الطويل للشركات يؤدى إلى زيادة جحم عملياتها وانتشارها وتعقدها وبالتالى زيادة الاخطاء وارتفاع عمليات تعديل القوائم المالية. (شاهين ، ٢٠١٢); (Romans *et al.*,2008)

٣-٢-٣-٦ ازدواجية المناصب: (Dual)

تم قياس هذا المتغير بإعطاء القيمة(١) إذا كانت الشركة يتم فيها الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي للشركة عند نفس الشخص أو يتم إعطاء القيمة(٠) إذا لم يتم الجمع بين المنصبين. حيث أن المقصود بالازدواجية هنا هو أن يشغل المدير التنفيذي للشركة منصب رئيس مجلس الإدارة، وهو ما يقلل من فعالية الرقابة وبالتالي زيادة احتمالات تعديل القوائم المالية. (شاهين،٢٠١٢); (Joseph *et al.*, 2011)٠

٣-٢-٣-٧ خسائر السنوات السابقة: (Loss)

تم قياس هذا المتغير عن طريق إعطاء القيمة(١) إذا كانت الشركة قد حققت خسائر في أي من السنتين السابقتين لتعديل القوائم المالية، وإعطاء القيمة(٠) إذا لم يكن هناك خسائر في أي من السنتين السابقتين لتعديل القوائم المالية، حيث أن تحقيق خسائر قد يكون دافع لإدارة الشركة لتبني سياسات محاسبية غير ملائمة لمواجهة الصعوبات المالية التي تتعرض لها والتي تؤدي بعد ذلك إلي زيادة احتمالات تعديل القوائم المالية٠ (Ya fang, 2013);(Alan *et al.*, 2012)

٣-٢-٣-٨ معدل النمو للشركة:(Growth)

تم قياس معدل النمو بالتغير في إجمالي الأصول للسنتين السابقتين علي عملية تعديل القوائم المالية٠ حيث أن الشركات التي تتسم بالنمو المستمر تكون مجالس إدارتها مهتمة بأمور أكثر من الإشراف والرقابة وبالتالي تكون قوائمها المالية أكثر عرضة للتلاعب وبالتالي ارتفاع احتمالات تعديل

القوائم المالية٠ (Abbott et al.,2004); (Lawrence et al.,2012) ; (شاهين،٢٠١٢)٠

٣-٢-٣-٩ معدل العائد علي الأصول : (ROA)

تم قياس معدل العائد على الاصول عن طريق قسمة صافي الدخل علي إجمالي الأصول٠حيث أن الشركات التي تواجه ضغوط من جانب السوق لتحقيق معدلات عائد مرتفعة تكون أكثر عرضة لإتباع سياسات محاسبية غير ملائمة تؤدي بعد ذلك إلي زيادة احتمالات تعديل القوائم المالية (Haung *et al.*, 2011); (Ya fang,2013)٠

٣-٣ نموذج الانحدار اللوجستيي: Logistic Regression Model

سوف يتم استخدام نموذج الانحدار اللوجستيي وذلك لاختبار فروض البحث، حيث أنه يعتبر الأسلوب الملائم لتلك الحالات التي يكون فيها المتغير التابع ثنائي القياس حيث يأخذ القيمة(١) عندما تقوم الشركة بتعديل قوائمها المالية والقيمة(٠) عندما لا يتم تعديل القوائم المالية٠ وقد قامت العديد من الدراسات بالاعتماد علي هذا النموذج لدراسة مدي تأثر المتغير التابع وهو تعديل القوائم المالية بالعديد من المتغيرات المستقلة مثل دراسة كلاً من (Abbott *et al.*, 2004); Agrawal and (Chadha, 2005) (Stone et al.,2011); (Joseph et al., (Dechow et al., 1996); (Maddala, (Stone et al., 1999)2011); (Beasley,1996)(Maddala,1993)1996);٠

وبناء عليه يمكن صياغة نموذج الدراسة كما يلي :

$$\text{Prob (Restatement =1)} = \beta_0 + \beta_1 (\text{AC Indep}) + \beta_2 (\text{AC Expert}) + \beta_3 (\text{ICW}) + \beta_4 (\text{Board Indep}) + \beta_5 (\text{AC Meet}) + \beta_6 (\text{AC size}) + \beta_7 (\text{Board size}) + \beta_8 (\text{size}) + \beta_9 (\text{age}) + \beta_{10} (\text{Dual}) + \beta_{11} (\text{Loss}) + \beta_{12} (\text{Growth}) + \beta_{13} (\text{ROA}) + \varepsilon_i$$

وسوف يعتمد الباحث علي البرنامج الإحصائي (SPSS) وهو احد البرامج الإحصائية الجاهزة التي تساعد في حساب معاملات الانحدار الخاصة بالنموذج المستخدم في الدراسة لتوضيح مدي تأثير المتغيرات المستقلة علي المتغير التابع في نموذج الانحدار اللوجستيي٠

٣-٤ نتائج اختبار فروض البحث:

تستهدف الدراسة في هذه الجزئية اختبار فروض البحث، للوقوف علي طبيعة العلاقة بين المتغير التابع وهو تعديل القوائم المالية ومدي تأثره بالعديد من المتغيرات المستقلة وهي استقلال لجنة المراجعة، والخبرة المالية للجنة المراجعة، وضعف هيكل الرقابة الداخلية، واستقلال مجلس الإدارة، جودة عملية المراجعة، وتركز هيكل الملكية٠ وقد قام الباحث بالاعتماد علي نموذج الانحدار اللوجستيي لاختبار الفروض من خلال استخدام البرنامج الإحصائي SPSS ويوضح الجدول رقم (١) نتائج تحليل الانحدار اللوجستيي٠

جدول رقم (١) نتائج تحليل الانحدار اللوجستيى

Parameter		B	Std. Error	95% Wald Confidence Interval		Hypothesis Test		
				Lower	Upper	Wald Chi-Square	Df	Sig.
(Intercept)		-41.219	6.1389	-53.251	-29.187	45.084	1	.000
AC_indep	استقلال لجنة المراجعة	-30.271	.5119	-31.274	-29.268	3496.910	1	.000
[AC_expert=1]	الخبرة المالية للجنة المراجعة	-85.991	1.5111	-88.953	-83.030	3238.560	1	.000
[ICW=1]	ضعف هيكل الرقابة الداخلية	67.743	.7259	66.321	69.166	8708.153	1	.000
Board_indep	استقلال مجلس الادارة	-43.045	1.0409	-45.085	-41.005	1710.060	1	.000
AC_meet	عدد اجتماعات لجنة المراجعة	-3.089	.0557	-3.198	-2.980	3076.196	1	.000
AC_size	حجم لجنة المراجعة	-4.050	.3702	-4.775	-3.324	119.659	1	.000
Board_size	حجم مجلس الادارة	3.339	.0824	3.177	3.500	1641.941	1	.000
Size	حجم الشركة	2.800	.8726	1.090	4.510	10.295	1	.001
Age	عمر الشركة	3.714	.0507	3.614	3.813	5365.558	1	.000
[Dual=1]	ازدواجية المناصب	13.138	.5754	12.011	14.266	521.419	1	.000
[Loss=1]	خسائر السنوات السابقة	-.686	.7251	-2.107	.735	.895	1	.344
Growth	معدل نمو الشركة	80.407	2.6912	75.132	85.682	892.664	1	.000
ROA	معدل العائد على الأصول	-25.294	4.1055	-33.341	-17.248	37.959	1	.000

تعديل القوائم المالية :Dependent Variable

ولقد تم إجراء اختبار معنوية النموذج ككل ويوضح جدول رقم (٢) نتيجة هذا الاختبار٠

جدول (٢) اختبار معنوية نموذج الانحدار اللوجستيى

Omnibus Test

Likelihood Ratio Chi-Square	Df	Sig.
9.517E10	17	.000

وقد أوضحت نتائج الاختبار فيما يتعلق بمدي ملائمة نموذج الانحدار اللوجستيي أن النموذج يتمتع بمعنوية إحصائية عالية عند مستوي معنوية ٥% حيث أن قيمة (p-value) =٠.٠٠٠ وهي أقل من ٠.٠٥ بما يعنى أن المتغيرات المستقلة لها تأثير على المتغير التابع٠

نتيجة اختبار الفرض الأول:

استهدف الفرض الأول اختبار ما إذا كان هناك تأثير معنوي سلبي ذات دلالة إحصائية بين استقلال لجنة المراجعة واحتمالات قيام الشركة بتعديل القوائم المالية. وتوضح نتائج التحليل الإحصائي أن قيمة معامل الانحدار (β_1) الخاص باستقلال لجنة

المراجعة بلغ -٣٠,٢٧١، وهي قيمة سالبة ومعنوية حيث بلغت قيمة (Chi-square) = ٣٤٩٦,٩١ وهي أكبر من القيمة الجدولية في جدول توزيع مربع كا والتي بلغت ٣,٨٤١ عند مستوي معنوية ٥%، كما بلغت قيمة (p-value) = ٠,٠٠٠وهي أقل من ٠,٠٥ , وهو ما يعطي دلالة بوجود تأثير معنوي وسلبي بين استقلال لجنة المراجعة واحتمالات قيام الشركة بتعديل قوائمها المالية٠ ذلك أن استقلال اللجنة يؤثر في فعالية وكفاءة لجنة المراجعة للقيام بدورها الرقابي والإشراف علي عملية إعداد القوائم المالية، كما أن استقلال لجنة المراجعة يعتبر تعزيز للحوكمة المالية داخل الشركة، وبالتالي يعتبر استقلال لجنة المراجعة من العوامل الهامة والمؤثرة في احتمالات قيام الشركة بتعديل قوائمها المالية. وبناء على ذلك تم قبول الفرض الأول والذي ينص علي أن هناك تأثير معنوي سلبي ذو دلالة إحصائية بين استقلال لجنة المراجعة واحتمالات قيام الشركة بتعديل القوائم المالية٠

نتيجة اختبار الفرض الثاني:

استهدف الفرض الثاني اختبار ما إذا كان هناك تأثير معنوي سلبي ذات دلالة إحصائية بين الخبرة المالية للجنة المراجعة واحتمالات قيام الشركة بتعديل القوائم المالية٠ وتوضح نتائج التحليل الإحصائي أن قيمة معامل الانحدار (β_2) الخاصة بالخبرة المالية للجنة المراجعة بلغت -٨٥,٩٩١ ، وهي قيمة سالبة ومعنوية حيث بلغت قيمة (Chi-square) = ٣٢٣٨,٥٦ وهي أكبر من القيمة الجدولية في جدول توزيع مربع كا والتي بلغت ٣,٨٤١ عند مستوي معنوية ٥% ، كما بلغت قيمة (p-value) = ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ , وهو ما يعطي دلالة بوجود تأثير سلبى و معنوي للخبرة المالية للجنة المراجعة على عمليات تعديل القوائم المالية, حيث أنه كلما زادت الخبرة الماليةللجنة المراجعة كلما كانت قادرة علي تفهم أعمق للأعمال المالية وأقدر علي فهم آليات الرقابة الداخلية بهدف منع وكشف الأخطاء المالية، وتكون قادرة علي إعداد وطرح الأسئلة ومتابعة الإجابات عند التعامل مع الإدارة ومراجعي الحسابات الخارجين والأطراف الأخرى ذات الصلة، الأمر الذي يعزز من قدرتها علي عملية إعداد القوائم المالية ومنع أو التقليل من التعديلات في القوائم المالية. وبناء على ذلك تم قبول الفرض الثاني للدراسة والذي ينص علي أن هناك تأثير معنوي سلبي ذو دلالة إحصائية بين الخبرة المالية للجنة المراجعة واحتمالات قيام الشركة بتعديل قوائمها المالية٠

نتيجة اختبار الفرض الثالث:

استهدف الفرض الثالث اختبار ما إذا كان هناك تأثير معنوي إيجابي ذات دلالة إحصائية بين ضعف هيكل الرقابة الداخلية واحتمالات قيام الشركة بتعديل قوائمها المالية٠ وتوضح نتائج التحليل الإحصائي أن قيمة معامل الانحدار (β_3) والخاص بضعف هيكل الرقابة الداخلية بلغ ٦٧,٧٤٣ ، وهي قيمة موجبة ومعنوية حيث بلغت قيمة (Chi-square) = ٨٧٠٨,١٥٣ وهي أكبر من القيمة الجدولية في جدول توزيع مربع كا والتي بلغت ٣,٨٤١ عند مستوي معنوية ٥% ، كما بلغت قيمة (p-value) = ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ , وهو ما يعطي دلالة بوجود تأثير معنوي وإيجابي بين ضعف هيكل الرقابة الداخلية واحتمالات قيام الشركة بتعديل قوائمها المالية٠ ويعتبر هيكل الرقابة الداخلية هو خط الدفاع الأول لاكتشاف أي أخطاء أو تلاعب

عند إعداد القوائم المالية، وبالتالي فإن عدم توافر إجراءات رقابة داخلية سليمة سوف يؤدي إلي مزيد من الأخطاء ومزيد من التلاعب، الأمر الذي ينتهي بزيادة احتمالات تعديل القوائم المالية٠ وتوضح النتائج أن ضعف هيكل الرقابة الداخلية يعتبر من العوامل الهامة المؤثرة في قيام الشركة بتعديل قوائمها المالية خاصة عندما يتعلق ضعف هيكل الرقابة الداخلية بالجوانب والعناصر المحاسبية مثل الاستحقاقات وتوقيتات الاعتراف بالإيرادات وتسويات نهاية الفترة وتطبيق السياسات المحاسبية. وبناء على ذلك تم قبول الفرض الثالث للدراسة والذي ينص علي أن هناك تأثير معنوي إيجابي ذو دلالة إحصائية بين ضعف هيكل الرقابة الداخلية واحتمالات قيام الشركة بتعديل قوائمها المالية٠

نتيجة اختبار الفرض الرابع:

استهدف الفرض الرابع اختبار ما إذا كان هناك تأثير معنوي سلبي ذات دلالة إحصائية بين استقلال مجلس الإدارة واحتمالات قيام الشركة بتعديل قوائمها المالية، فمن خلال نتائج التحليل الإحصائي يتضح أن قيمة معامل الانحدار (β_4) والخاص باستقلال مجلس الإدارة بلغ -٤٣,٠٤٥ وهي قيمة سالبة ومعنوية حيث بلغت قيمة (Chi-square) = ١٧١٠,٠٦ وهي أكبر من القيمة الجدولية في جدول توزيع مربع كا والتي بلغت ٣,٨٤١) عند مستوي معنوية ٥% ، كما بلغت قيمة (p-value) = ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ , وهو ما يؤكد وجود تأثير معنوي سلبي ذو دلالة إحصائية بين استقلال مجلس الإدارة واحتمالات قيام الشركة بتعديل قوائمها المالية٠ حيث أنه كلما زادت نسبة استقلال مجلس الادارة كلما انخفضت عمليات تعديل القوائم المالية، حيث يكون لعضو مجلس الادارة المستقل والذي لا يشغل أي منصب تنفيذي في الشركة قدرة أكبر علي الإشراف والرقابة وتوجيه الإدارة للمصلحة العامة٠ وبناء على ذلك تم قبول الفرض الرابع للدراسة والذي ينص علي أن هناك تأثير معنوي سلبي ذات دلالة إحصائية بين استقلال مجلس الإدارة واحتمالات قيام الشركة بتعديل قوائمها المالية٠

نتيجة اختبار المتغيرات الرقابية:

أظهرت نتائج نموذج الانحدار اللوجستيي أن هناك بعض المتغيرات الرقابية كان لها تأثير معنوي سلبي علي عمليات تعديل القوائم المالية وهى عدد اجتماعات لجنة المراجعة وحجم لجنة المراجعة ومعدل العائد علي الأصول٠ فقد أوضحت نتائج التحليل الإحصائي أن قيمة معامل الانحدار الخاص بعدد اجتماعات لجنة المراجعة بلغ -٣,٠٨٩ وهي قيمة سالبة ومعنوية, حيث بلغت قيمة (Chi-square) = ٣٠٧٦,١٩٦ وهي أكبر من القيمة الجدولية في جدول توزيع مربع كا والتي بلغت ٣,٨٤١ عند مستوي معنوية ٥% ، كما بلغت قيمة (p-value) = ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ , وهو ما يؤكد وجود تأثير معنوي سلبي ذو دلالة إحصائية بين عدد اجتماعات لجنة المراجعة وعمليات تعديل القوائم المالية، حيث انه كلما زاد عدد اجتماعات لجنة المراجعة كلما انخفضت عمليات تعديل القوائم المالية٠

كما أوضحت نتيجة التحليل الإحصائي أن قيمة معامل الانحدار الخاص بحجم لجنة المراجعة بلغ -٤,٠٥ وهي قيمة سالبة ومعنوية, حيث بلغت قيمة (Chi-square) = ١١٩,٦٥٩ وهي أكبر من القيمة الجدولية في جدول توزيع مربع كا والتي بلغت ٣,٨٤١ عند مستوي معنوية ٥% ، كما بلغت قيمة (p-value) = ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ , وهو

مـا يؤكـد وجـود تـأثير معنـوي سـلبي ذو دلالـة إحصائية بين حجم لجنة المراجعة وعمليات تعديل القوائم المالية، حيث أنه كلما زاد حجم وعدد أعضاء لجنة المراجعة كلما انخفضت عمليات تعديل القوائم المالية٠

كما أوضحت نتيجة التحليل الإحصائي أن قيمة معامل الانحدار الخاص بمعدل العائد علي الأصول بلغ -٢٥,٢٩٤ وهي قيمة سالبة ومعنوية, حيث بلغت قيمة (Chi-square) = ٣٧,٩٥٩ وهي أكبر من القيمة الجدولية في جدول توزيع مربع كا والتي بلغت ٣,٨٤١ عند مستوي معنوية ٥% ، كما بلغت قيمة (p-value) = ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ , وهو ما يؤكد وجود تأثير معنوي سلبي ذو دلالة إحصائية بين معدل العائد علي الأصول وعمليات تعديل القوائم المالية، حيث أنه كلما زاد معدل العائد علي الأصول كلما انخفضت عمليات تعديل القوائم المالية٠

وبالرغم من أن نتائج التحليل الإحصائي توضح أن قيمة معامل الانحدار الخاص بخسائر السنوات السابقة بلغ -٠,٦٨٦ وهي قيمة سالبة توضح أن هناك تأثير سلبي، إلا أن هذا التأثير غير معنوي، حيث بلغت قيمة (Chi-square) = ٠,٣٤٤ وهي أقل من القيمة الجدولية في جدول توزيع مربع كا والتي بلغت ٣,٨٤١ عند مستوي معنوية ٥% ، كما بلغت قيمة (p-value) = ٠,٣٤٤وهي أكبر من ٠,٠٥ , وهو ما يشير إلى أن تأثير خسائر السنوات السابقة علي عمليات تعديل القوائم المالية هو تأثير سلبي غير معنوي٠

ومن ناحية أخرى أظهرت نتائج نموذج الانحدار اللوجستيي أن هناك بعض المتغيرات الرقابية كان لها تأثير معنوي إيجابي علي عمليات تعديل القوائم المالية هى حجم مجلس الإدارة وحجم الشركة وعمر الشركة وازدواجية المناصب ومعدل نمو الشركة٠ فقد أوضحت نتائج التحليل الإحصائي توضح أن قيمة معامل الانحدار الخاص بحجم مجلس الإدارة بلغ ٣,٣٣٩ وهي قيمة موجبة ومعنوية, حيث بلغت قيمة (Chi-square) = ١٦٤١,٩٤١ وهي أكبر من القيمة الجدولية في جدول توزيع مربع كا والتي بلغت ٣,٨٤١ عند مستوي معنوية ٥% ، كما بلغت قيمة (p-value) = ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ , وهو ما يؤكد وجود تأثير معنوي إيجابي ذو دلالة إحصائية بين حجم مجلس الإدارة وعمليات تعديل القوائم المالية، حيث أنه كلما زاد حجم وعدد أعضاء مجلس الإدارة كلما زادت عمليات تعديل القوائم المالية٠

كما أوضحت نتائج الانحدار اللوجستيي أن قيمة معامل الانحدار الخاص بحجم الشركة بلغ ٢,٨ وهي قيمة موجبة ومعنوية , حيث بلغت قيمة (Chi-square) = ١٠,٢٩٥ وهي أكبر من القيمة الجدولية في جدول توزيع مربع كا والتي بلغت ٣,٨٤١ عند مستوي معنوية ٥%، كما بلغت قيمة (p-value) =٠,٠٠١ وهي أقل من٠,٠٥, وهو ما يؤكد وجود تأثير معنوي إيجابي ذو دلالة إحصائية بين حجم الشركة وعمليات تعديل القوائم المالية، حيث أنه كلما زاد حجم الشركة زادت عمليات تعديل القوائم المالية٠

وتوضح أيضًا نتائج الانحدار اللوجستيي أن قيمة معامل الانحدار الخاص بعمر الشركة بلغ ٣,٧١٤ وهي قيمة موجبة ومعنوية ,حيث بلغت قيمة (Chi-square) = ٥٣٦٥,٥٥٨ وهي أكبر من القيمة الجدولية في جدول توزيع مربع كا والتي بلغت ٣,٨٤١ عند مستوي معنوية ٥% ، كما بلغت قيمة

(p–value) = ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥, وهو ما يؤكد وجود تأثير معنوي إيجابي ذو دلالة إحصائية بين عمر الشركة وعمليات تعديل القوائم المالية، حيث أنه كلما زاد عمر الشركة زادت عمليات تعديل القوائم المالية٠

كما توضح نتيجة التحليل الإحصائي أن قيمة معامل الانحدار الخاص بازدواجية المناصب بلغ ١٣,١٣٨ وهي قيمة موجبة ومعنوية, حيث بلغت قيمة (Chi–square) = ٥٢١,٤١٩ وهي أكبر من القيمة الجدولية في جدول توزيع مربع كا والتي بلغت ٣,٨٤١ عند مستوي معنوية ٥% ، كما بلغت قيمة (p–value) = ٠,٠٠٠ وهي أقل من ٠,٠٥ , وهو ما يؤكد وجود تأثير معنوي إيجابي ذو دلالة إحصائية بين ازدواجية المناصب وعمليات تعديل القوائم المالية، حيث أنه كلما كان هناك جمع لمنصب رئيس مجلس الإدارة مع منصب المدير التنفيذي للشركة عند شخص واحد فإن هذا يزيد من عمليات تعديل القوائم المالية٠

كما أوضحت نتائج نموذج الانحدار اللوجستيي أن قيمة معامل الانحدار الخاص بمعدل نمو الشركة بلغ ٨٠,٧٠٤ وهي قيمة موجبة ومعنوية, حيث بلغت قيمة (Chi–square) = ٨٩٢,٦٦٤ وهي أكبر من القيمة الجدولية في جدول توزيع مربع كا والتي بلغت ٣,٨٤١ عند مستوي معنوية ٥% ، كما بلغت قيمة (p–value) = ٠,٠٠٠ وهي أقل من٠,٠٥ , وهو ما يؤكد وجود تأثير معنوي إيجابي ذو دلالة إحصائية بين معدل نمو الشركة وعمليات تعديل القوائم المالية، حيث أنه كلما زاد معدل نمو الشركة زادت عمليات تعديل القوائم المالية٠

٤ – نتائج الدراسة التطبيقية:

يستهدف الباحث في هذا الجزء من الدراسة استعراض نتائج اختبار فروض الدراسة وذلك من خلال تحليل أهم نتائج الدراسة التطبيقية **كما يلي:**

أولاً: أوضحت نتائج التحليل الإحصائي قبول الفرض الأول والثاني للدراسة، وبالتالي فأن هناك دليل على أن لجنة المراجعة تلعب دورًا هامًا كأحد العوامل الأساسية المرتبطة بأسباب تعديل القوائم المالية، حيث أوضحت نتائج التحليل الإحصائي أن هناك تأثير معنوي سلبي لاستقلال لجنة المراجعة وتوافر الخبرة المالية لها علي عمليات تعديل القوائم المالية التي تقوم بها الشركة، فكلما زادت نسبة الاستقلال الخاصة بأعضاء لجنة المراجعة وتوافرت الخبرة المالية داخل هذه اللجنة كلما انخفضت عمليات تعديل القوائم المالية التي تقوم بها الشركة٠ وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة كلاً من;(Abottle et al., 2004) (Akeel and (Huang et al., 2011); (Aire et al.,2005); Dennis, 2012); (Stanlay and Dezoort, ;(Farber,2005) (Elifsen and; Messier,2000); 2007) (Lie et al., (JaimeandMichacl,2013); (2006 ; شاهين،٢٠١٢)٠

كما اختلفت نتائج الدراسة التطبيقية مع نتائج دراسة (Shamsul *et al.*, 2010)، حيث أوضحت نتائج دراسة (Shamsul *et al.*, 2010) أن استقلال لجنة المراجعة وتوافر الخبرة المالية لها غير فعال وغير مثمر في تخفيض الأخطاء المالية والمحاسبية التي تؤدي إلي تعديل القوائم المالية، ويرجع هذا

الاختلاف في النتائج إلي طبيعة الدولة التي تم فيها الدراسة، حيث اعتمدت دراسة (Shamsul *et al.*, 2010) علي الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية بماليزيا والتي تتصف بعدم وجود معايير أو قواعد تنظيمية تلزم الشركات الماليزية بأن تتكون لجان المراجعة من مديرين وأعضاء مستقلين أو حتى علي الأقل يكون رئيس لجنة المراجعة من الأعضاء المستقلين ممن تتوافر لهم الخبرة المالية والمحاسبية، وبالتالي فإن نتيجة لذلك لم تكن لجان المراجعة في الشركات الماليزية فعالة في القيام بدورها في عملية الإشراف والرقابة٠وعلي عكس ذلك تختلف في بيئة الشركات المصرية حيث أنه وفقًا لدليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات في مصر فإن هناك إلزام علي الشركات بتكوين لجنة للمراجعة ويكون أحد أعضائها من المستقلين٠ لذلك فأن استقلال لجنة المراجعة وتوافر الخبرة المالية لهؤلاء الأعضاء يحد من حدوث عمليات تعديل القوائم المالية بعدة طرق، وهي أن استقلال لجنة المراجعة وتوافر الخبرة المالية لها يجعلها أكثر قدرة علي تفهم اجراءات هيكل الرقابة الداخلية بما يضمن وجود آليات مناسبة لزيادة فعالية الرقابة الداخلية في منع وكشف الأخطاء، وبالتالى فأن استقلال لجنة المراجعة وتوافر الخبرة المالية لها لا يقلل فقط من حدوث الأخطاء المرتبطة بالعناصر المحاسبية عند إعداد القوائم المالية، ولكنه يقلل أيضًا من الأخطاء التي تحدث ولا يمكن منعها أو اكتشافها بواسطة إجراءات الرقابة الداخلية٠

ثانيًا: أوضحت نتائج التحليل الإحصائي قبول الفرض الثالث للدراسة، وبالتالي فإن هناك دليل على وجود تأثير معنوي إيجابي ذات دلالة إحصائية بين ضعف هيكل الرقابة الداخلية وعمليات تعديل القوائم المالية، حيث يعتبر هيكل الرقابة الداخلية هو خط الدفاع الأول لمواجهة الأخطاء المحاسبية والمالية التي تؤدي إلي تعديل القوائم المالية، وبالتالي فإن هذا يوضح أهمية الحاجة إلي تصميم الإجراءات المناسبة والكافية لتحقيق الرقابة الداخلية الفعالة لتجنب عمليات تعديل القوائم المالية، ومن ثم فإن ضعف هيكل الرقابة الداخلية يعتبر من الأسباب الأساسية التي تساعد في زيادة عمليات تعديل القوائم المالية خاصة عندما يتعلق ضعف هيكل الرقابة الداخلية بالجوانب المحاسبية مثل الاستحقاقات وتوقيتات الاعتراف بالإيرادات وتسويات نهاية الفترة وتطبيق السياسات المحاسبية٠ وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة كلاً من (Yafang, (Pascal *et al.*, 2011); (Yafang *et al.*,2014);(2013 (Plu- mlee and Yohn,2010); (Hennes *et al.*,2008)٠

ثالثًا: أوضحت نتائج التحليل الاحصائى قبول الفرض الرابع, وبالتالى فأن هناك دليل على وجود تأثير سلبي معنوي ذات دلالة إحصائية لاستقلال مجلس الإدارة علي عمليات تعديل القوائم المالية، فكلما زادت نسبة استقلال أعضاء مجلس الإدارة كلما انخفضت عمليات تعديل القوائم المالية٠ ذلك أن استقلال مجلس الإدارة يعتبر عنصر أساسي في آليات حوكمة الشركات والذي يتناول مسئوليات ضمان جودة المعلومات المالية، حيث أن هؤلاء الأعضاء المستقلين داخل مجلس الادارة والتي لا توجد لديهم أي علاقات اقتصادية أو عائلية بإدارة

الشركة هم أكثر قدرة علي تحقيق رقابة فعالة علي إدارة الشركة، حيث يكون لعضو مجلس الادارة المستقل الذي لا يشغل منصب تنفيذي قدرة أكبر علي الإشراف والرقابة وتوجيه الإدارة نحو المصلحة العامة، وهو ما أكدت عليه العديد من الدراسات مثل: (Huang et al.,2011); (Beasley et al.,1996); (Lawrence et al.,2012); (Dalia et al.,2009); (William et al.,2012); (Suraj,2005).

٥- توصيات البحث:

في ضوء هدف البحث وما انتهي إليه من نتائج يوصي الباحث بما يلي:

- ضرورة اهتمام الهيئات التشريعية والتنظيمية المرتبطة بسوق المال بالقضايا المتعلقة بعمليات تعديل القوائم المالية ووضع معيار يوضح الخطوات التفصيلية ومستوي الإفصاح المطلوب عند تعديل القوائم المالية لتحقيق مزيد من الشفافية.
- ضرورة تفعيل دور الجهات الرقابية ووضع الجزاءات والعقوبات المناسبة فيما يتعلق بالتأكد من التزام الشركات المصرية بتطبيق آليات حوكمة الشركات بما يتفق مع القواعد والآليات المحددة في دليل قواعد ومعايير حكومة الشركات في مصر فيما يخص لجنة المراجعة ومجلس الإدارة ومراقب الحسابات وهيكل الرقابة الداخلية.
- ضرورة الاهتمام بالوسائل التي يمكن من خلالها تخفيض تلك الآثار السلبية المترتبة علي تعديل القوائم المالية مثل تغيير مراقب الحسابات، أو تغيير المدير المالي، أو قيام الشركة بإنشاء موقع إلكتروني تنشر من خلاله القوائم المالية التي تم تعديلها وتوضيح تلك الأسباب التي أدت إلي تعديل القوائم المالية وما هي الآثار المترتبة علي ذلك.
- ضرورة العمل علي إصدار مجموعة من القوانين التي تزيد من جودة الأداء المهني للمحاسبين والمراجعين ، وبالتالي تخفيض معدلات الأخطاء التي تؤدي إلي تعديل القوائم المالية.

مراجـــــع البحث

أولاً: مراجع باللغة العربية:

- الهيئة العامة للرقابة المالية .٢٠١٦. " قواعد قيد وشطب الأوراق المالية بالبورصة المصرية" ، قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (٣٥) لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته١ :٢٦ .
- جولي بابلانت. ٢٠٠٧ . " التحليل الإحصائي باستخدام برنامج " SPSS، دار الفاروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولي، ٣١٦- ٣٢٢، ترجمة د/ خالد العامري.
- خليل، محمد إبراهيم. ٢٠١٠ . "دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية وانعكاساتها علي سوق الأوراق المالية دراسة نظرية تطبيقية "، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ببنها- جامعة الزقازيق، العدد الأول:١-٦٠.
- شاهين ، محمد أحمد.٢٠١٢. نموذج مقترح لدراسة العلاقة بين خصائص الاستقلالية الخاصة بأعضاء لجنة المراجعة وعمليات تعديل القوائم المالية ، ***المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*** ، كلية التجارة – جامعة عين شمس ، العدد الأول ، المجلد الثاني: ٣٦٣-٤٣٧.

ثانيًا: مراجع باللغة الإنجليزية:

- Abbott, J. L. , Susan, P. and Gary , F. P. 2004. Audit Committee Characteristics and Restatements. ***Auditing: A journal of practice & Theory*** 23(1): 68-87 .
- Agrawal , A. and Cooper , T. 2007. Corporate Governance Consequences of Accounting Scandals : Evidence From Top Management , CFO and Auditor Turnover . ***Working Paper*** , University Of Alabama, Available at:http://www.ssrn.com.
- Agrawal, A. and Chadha, S. 2005. Corporate Governance and Accounting Scandals . ***Journal of low & Econimies*** 48(2): 371-406 .
- Aier, J. K. , Comprix, J. , Gunlock , M. T. and Lee, D. 2005. The Financial Expertise of CEOs and Accounting Restatements . ***Accounting Horizons*** 19(3): 123-153 .
- Akeely, M. L. and Dennis, W. T. 2012. Governance Characteristics and Role Effectiveness of Audit Committees . ***Managerial Auditing Journal*** 27(4): 336-354.
- Alan, I. B. , David, N. H. and Jason E. M. 2013. Abnormal Audit Fees and Restatements ***Auditing : A Journal of Practice & Theory*** 31(1): 79-96.
- Baber, W. M. , Kang, S. , Lianh L. and Zhu, Z. 2009. Shareholder Rights , corporate governance and Accounting Restatement . ***working paper***,George Town University, Available at:http://www.ssrn.com.
- Beasley, M. S. 1996 . An Empirical Analysis of Relation Between Board of Director Composition and Financial Statement Fraud . ***The Accounting Review*** 10(2) : 443-469 .
- Booth , J. and Deli, D. 1995. Factors Affecting The Number of Outside Directorships Held by CEO . ***Journal Of Financial Economics*** 40(1): 81-104 .
- Brian, T. C. 2014. The Retention of Directors on The Audit Committee Following an Accounting Restatement . ***Journal of Accounting and public policy*** 33(1): 15-68.
- Cady, .and Valentine, J. 1999. Team Innovation and Perceptions of Consideration: What Difference Does Diversity Make?.***Small Group Research*** 30(6): 730-750.
- Chen, X. , Qiang, C. And Alvisk, . L. 2013. Accounting Restatements and External Financing Choices . ***Contemporary Accounting Research*** 30 (2) : 750-779.
- Core, J., Holthausen , R . and Larcker, D. 1999. Corporate Governance Chief Excutive Officer Compensation and Firm Performance . ***Journal of Financial Economics*** 51 (3) : 371-406 .
- Dalia, M. , Samuel, H. and Raj, V. 2009. Voluntary Vs . Forced Financial Restatements : The Role of Board in Dependence . ***Financial Analysts Journal*** 65 (9): 1-16.
- David, J. F. , Lori, A. M. and Shaughnessy , K.C. 2008 . An Overview of Accounting Restatement Activity in The United States . ***International Journal of Commerce And Management*** 18(4): 363-381 .
- Deborah, S. A., Dezort, F.T. and Hermanson, D. R. 2008. Audit Committee Incentive Compensation

and Accounting Restatements . ***Contemporary Accounting Research*** 25(4): 965-992 .

- Dechow, P. M. , Sloan, R.G. and Sweery, A. 1996. Causes and Consequences of Earning Manipulation : An Analysis of Firm Subject to Enforement Actions by the SEC. ***Contemporary Accounting Research*** 13 , (1) : 1-36.
- Desai , H. , Hogan , C. E. and Wilkins , M. S. 2006. The Reputational Penalty for Aggressive Accounting : Earning Restatements and Management Turnover . ***The Accounting Review*** 81(1):83-112.
- Eagly, A. , Makhijani, M. and Klonsky, B. 1992. Gender and The Evaluation of Leaders: Ameta-Analysis. ***Psychological Bulletin*** 111-(1):3-22.
- Eilifsen , A. , and Messier W. F. 2000. The Incidence And Detection of Mistatements : Areview And Integration of Archival Research . ***Journal of Accounting Literature*** 19(1):1- 43 .
- Farber , D. 2005. Restoring Trust After Fraud : Does Corporate Governance Matter ? . ***The Accounting Review*** 80(2): 939-561 .
- Firth, M., Rui, O. M. and Wa, w. 2011. Cooking The Books : Recipes And Costs Of Falsified Financial Restatements In China ***Journal of Corporate Finance*** 17(2): 371-390 .
- Ge , W. and Mc vay, S. 2005 . The Disclosure of Material Weaknesses In Internal Control After The Sarbanes. Oxley Act . ***Accounting Horizons*** 19 (3): 137-158 .
- Gerald, J. L. and Yuping, Z. 2013. Relation Between Audit Effort and Financial Report Misstatements: Evidence From Quarterly and Annual Restatement. ***The Accounting Review*** 88(4): 1385-1412
- General Accounting Office.(GAO) .2002. Financial Statement Restatements : Trends , Market Impacts , Regulatary Responses and Remaining Challenges . (October): 1-272 .
- General Accounting Office. (GAO) , 2006.Fincial Statement Restatements: Up Dates Of Public Company Trends . Market Impacts And Regulatory Enforcement Actions . (July) :1-216.
- Hambrick, D. , Cho, T. and Chen, M. 1996. The Influence of Top Management Team Heterogeneity on Firms' Competitive Moves . ***Administrative Science Quarterly*** 41 (4):659-684.
- Hennes, k . , Leone, A. and Miller, B .2008. The Importance of Distinguishing Errors From Irregularities In Restatements Research : The Case of Restatements and CEO/ CFO Turnover . ***The Accounting Review*** 83(1): 1487-1519 .
- Hillman, A . J. and Dalzied, T. 2003. Boards of Directors and Firm Performance : Integrating Agency and Resource Dependence Perspectives. ***Academy of Management Journal*** 28(3): 383-396 .
- Huang, Z., Zhang, J. , Yanzhi, S. and Xie, W. 2011. Does Corporate Governance Affect Restatement of Financial Reporting ? Evidence From China . ***Business Review International*** 2(3): 289-302 .
- Jaime, S. and Michael, S. W . 2013 . Bringing Darkness to Light : The

Influence of Auditor Quality and Audit Committee Expertise on the Timeliness of Financial Statement Restatements Discloures . ***Auditing : A Journal of Practice & Theory*** 32 (1): 221-244 .

- Jeffrey, L. C. , Joshua, L. and Segal, D. 2006. Accounting Restatements : Are They Always Bad News for Investors ? . ***The Journal of Investing***15 (3): 57-68 .
- Joseph , V. C. , Terry, L. N. , Palm, k. Z. and Scholz, S. 2011. CEO Involvement in Selecting Board Members Audit Committee Effectiveness and Restatements . ***Contemporary Accounting Research*** 28 (2) :396-430.
- Kalbers , L . P. and Fogarty , T.J. 1993. Audit Committee Effectiveness: An Empirical Investigation of The Contribution Power . ***Auditing : Journal of Practice & Theory12(1):*** 24-49 .
- Lawrence , K. and Ying , Z. 2013. Financial Restatements and Sarbanes – Oxley : Impact on Canadian firm governance and management turnover . ***Journal of Corporate Finance*** 21(June): 87-105 .
- Lawrence, J. A. , Parker, S. and Theresa, J. P. 2012. Female Board Presence and the Likelihood of Financial Restatement.***Accounting Horizons*** 26(4): 607-629 .
- Lee, C. and J. Farh, J. 2004. Joint Effects of Group Efficacy and Gender Diversity on Group Cohesion and Performance. ***Applied Psychology: An International Review*** 53 (1): 136-154.
- Lei , M. , Wu, W. and Wu, c. 2006. Financial Restatements of listed companies in China . ***Shanghai management science*** 4(3): 38- 43.
- Ling , L. , Thammasiri and wasinee .2015. Multiple Restatements and internal control weaknesses . ***Internal Auditing*** 30 (6): 34-39.
- Lydia, K. , Georgios, G. , Kalantonis, P. and Paraskevi, B. 2013. The Impact of Board of Directors , Turnover on the Association between Financial Restatements and Audit Fees . ***Journal of Applied Finance & Banking*** 3 (2): 153-175.
- Maddala, G. S. 1996. A Perspective on The Use Of Limited- Dependent and Qualitative Variables Models In Accounting Research. ***The Accounting Review*** 66(4):788-807.
- _____. 1993.Limited Dependent And Qualitative Variables In Econometrics. New York : Cambridge University Press.
- Palmrose , Z. , Richardson, V. and Scholtz, S. 2004. Determinants of Market Reactions to Restatements Announcement . ***Journal of Accounting and Economics*** 37(1): 99-89.
- Palmrose , Z. V. and Scholz , S. 2004 . The Circumstances And Legal Consequences Of Non . GAAP Reporting : Enidence From Restatements . ***Contemporary Accounting Research*** 21(1): 139-180 .
- _____ 2001. Restatements : Causes and consequences . ***working paper*** , University Of Southern California .
- Pascal, A. B. , Charles, D. B. and Andy, G. 2011. Are Companies That Report Material Weakness in Internal Control More Likely to Res-

tate their Financial Restatements ? . ***Academy of Accounting and Financial studies Journal*** 15 (3): 73-94.

- Pelled, L. , Eisenhardt, K. and Xin, K. 1999. Exploring The Black Box: An Analysis of Work Group Diversity, Conflict, and Performance. ***Administrative Science Quarterly*** 44(1):1-28.
- Plumlee, M. and Yohn, T. I. 2010. An Analysis of the Underlying Causes Attributed to Restatements . ***Accounting Horizons*** 24(1): 41-64.
- Rebecca, F. , Nathan, Y. S. and Thompson, A. M. 2014. Empirical Evidence on Repeat Restatements . ***Accounting Horizons*** 28 (1): 93-123 .
- Reheja , C. G . 2005. Determinants of Board size and Composition : A Theory of Corporate Boards **.** ***Journal of Financial and Quantitiative Analysis*** 40 (2): 283-306.
- Romanus , R. N., Maher , J. J. and Flaming , D. M. 2008. Auditor Industry Specialization , Auditor Changes and Accounting Restatements . ***Accounting Horizons*** 22 (4): 389-413 .
- Shamusl , N. , Mohammad, Y. and Naimi , M. 2010. Financial Res-tements and Corporate Governance Among Malaysian Listed Companies . ***Managerial Auditing Journal*** 25(6): 526-552 .
- Shivdasani , A. and Yermack , D. 1999. CEO Involvement In The Selection of New Board Members : An Empirical Analysis. ***Journal of Finance*** 54 (5): 1829-1853 .
- Siddharth , S. 2008. Corporate Governance Characteristics of Single And Multiple Restatement Firms . ***Florida International University*** , Available at :http://www.ssrn.com.
- Stanley , J. D. and Dezoort , F. T. 2007. Audit Firm Tenure and Financial Restatements : Analysis of Industry Specialization and Free Effects . ***Journal of Accounting & Puplic Policy*** 26(2): 131-159.
- Stone, M. and Rasp, J. 1991.Trade offs In The Choice Between Logit and OlS For Accounting Choice Studies. ***The Accounting Review*** 66(1): 170-187.
- Suraj, S. 2005. Consequences of Financial Reporting Failure For Outside Directors : Evidence From Accounting Restatements and Audit Committee Members . ***Journal of Accounting Research*** 43(2): 291-334.
- Teng, S. W. , Yi-Mien, L. and chin, F. C. 2013. Board Independence , Executive Compenstation and Restatement . ***Applied Financial Economics*** 23(11): 963-975 .
- Vafeas , N. 2003. Length of Board Tenure and Outside Director Independence . ***Journal of Business Finance and Accounting*** 30(7):1043-1064 .
- Victor, V. 2008. Restatements at Financial Institutions : Lessons Learned. ***Bank Accounting & Finance*** (June – July): 3-10.
- Vineeta, D. S. and Erro,l R. I. 2012. The Association Between Audit Committee Multiple- Director ships , Tenure and Financial Misstatements . ***Auditing : A Journal of practice & Theory*** 31(3): 149-157.

- William, R. , Baber, L. and Zinan, Z. 2012. Associations Between Internal And External Coporate Governance Characteristics ; Implications For Investigating Financial Accounting Restatements . ***Accounting Horizons*** 26(2): 219-237.
- Xue , Z. and Huang , T. 2006. Characteristics of Board of Directors and Board of Supervisors and Quality of Accounting Information – Empirical Analysis From China's Capital Market . ***The Theory & Practice Finance and Economics*** , Vol/29 , Pp. 84-89 .
- Ya Fang, W. , Yu, T. H. and Chung, Y. 2014. Types of Restatement Decisions and Ex-Ante Red Flags of Internal Control Quality . ***Global journal of business research***8 (1): 1-9.
- Ya Fang . 2013 . Internal Control and Financial Quality : Evidence from Post – Sox Restatements . ***Accounting & Taxation*** 5(1): 19-31 .
- Zhang Guiling . 2012. Determinants of Financial Restatements In The Listed Companies In China . ***Knowkedge Discovery And Datamining*** (Springer) : 725-730.